



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 16 نوفمبر 1999

## فهرس

\* دراسة مشروعى ميزانيتى التسيير والتجهيز لسنة 2000 للقطاعات الآتية:

- رئاسة الجمهورية،

- الدفاع الوطنى،

- الشؤون الخارجية،

- الداخلية والجماعات المحلية والبيئة،

- المالية،

- الأعباء المشتركة.

## محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 16 نوفمبر 1999 (صباحا)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السادة:

- عبد المالك سلال، وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة.
- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- لحسن موساوي، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالتعاون والشؤون المغاربية.
- علي براهيتي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالميزانية.

السادة الضباط السامين لوزارة الدفاع الوطني،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،  
الأخوات والإخوة الصحفيين،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المواد 31 و 47 و 48 و 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبناء على الإحالة المؤرخة في 16 أكتوبر 1999 من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، عكفت لجنة المالية والميزانية، اعتبارا من تاريخ 16 أكتوبر 1999، على دراسة وتحليل جملة التدابير والترتيبات المقترحة بعنوان مشروع قانون المالية، وكذا المحاور والعمليات التي تتضمنها ميزانية الدولة لسنة 2000.

وقد استهلّت أولى جلسات العمل بالاستماع إلى السيدين عبد الكريم حرشاي، وزير المالية، وعلي براهيتي، الوزير المنتدب للميزانية، ممثلين للحكومة، حيث عرضا مميزات الإطار العام الذي يندرج ضمنه مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، وكذا الأهداف المنشودة من خلال التدابير المقترحة.

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الجلسة مفتوحة،

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، مناقشة الميزانيات القطاعية لكل من رئاسة الجمهورية، والدفاع الوطني، والأعباء المشتركة، والشؤون الخارجية، والداخلية والجماعات المحلية، والمالية. وبداية، أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة ليقراً على مسامعنا الجوانب المتعلقة بهذه القطاعات.

**المقرر:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،

**أولاً- توقعات إيرادات الميزانية:**

- تتوزع إيرادات الميزانية كما يأتي:
- الجباية البترولية: 524 مليار دج.
- الجباية العادية: 429 مليار دج.
- الإيرادات الأخرى: 79 مليار دج.

سيدي الرئيس،

بناء على هذه المعطيات، يلاحظ أن الإيرادات سجلت زيادة قدرها 95 مليار دج، أي بنسبة (+10,15٪) مقارنة بالتوقعات الختامية لقانون المالية لسنة 1999، منها الجباية العادية بأعلى معدل للنمو بنسبة (+12,9٪)، والجبابة البترولية بنسبة (+9,2٪).

ويفسر التطور المسجل في الجباية البترولية ما يأتي:

- انتعاش نسبي في صادرات المحروقات،
- استقرار المتوسط التقديري لسعر برمبل النفط،
- تقلبات معدلات صرف الدينار نظرا إلى الاعتماد على التقديرات المبنية أساسا على الحذر خلال سنة كاملة.

ويفسر التطور المسجل في الجباية العادية، ما يأتي:

- زيادة مردودية الموارد الجبائية الناتجة عن تحسين أساليب التحصيل الجبائي، بعقلنة وتبسيط النظام الجبائي وتكييفه مع النظام الاقتصادي الجديد،

- مواصلة جهود محاربة الغش الجبائي باتباع أفضل الطرق واستعمال أنجع الوسائل،

- إدراج تدابير جديدة تتعلق بالإيرادات الجبائية المخصصة للجماعات الإقليمية ضمن منظور إعادة الاعتبار إلى الجباية المحلية، بتخصيص مواردها مباشرة للبلديات لتمكينها من مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وترقية أنشطة القطاع العمومي.

**ثانيا- توقعات نفقات الميزانية:**

يجدر التذكير ببعض عناصر النفقات بعنوان السنة المالية

وسعيا إلى الإلمام ببعض المعطيات الميدانية الأساسية في اتخاذ الترتيبات الجديدة، وتسطير البرامج والعمليات على صعيدي ميزانيتها التسيير والتجهيز، والتزود بمعلومات عن بعض مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في ضوء تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 1999، استتمعت اللجنة إلى السادة الوزراء المعنيين بالقطاعات ذات التأثير المباشر في التنمية كالزراعة والصناعة والتجهيز والعمل والسكن والحماية الاجتماعية والطاقة والمناجم والداخلية والجماعات الإقليمية، مع الإشارة إلى أن إشارات من وزارتي المالية والتجارة والمديرية العامة للجمارك، حضروا طوال الأشغال من أجل تنوير أعضاء اللجنة وإفادتهم بمزيد من الشروحات.

**التوازنات المالية لسنة 2000:**

سيدي الرئيس، تدرج ميزانية سنة 2000 ضمن تصور شامل لآفاق التنمية على المدى المتوسط (2000-2003)، مما يستوجب ضرورة التحكم في الاستقرار الاقتصادي الكلي والتقليص من مخاطر الاستدانة وضمان تخصيص أنجع لموارد الميزانية بهدف تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وانتعاش التنمية الشاملة، وهي الغاية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال بلوغها بالتأطير الصارم للنفقات العمومية فحسب، بل تتطلب نجاعة أكبر في تحصيل الإيرادات الجبائية، بتبسيط النظام الجبائي وتكييفه مع النظام الاقتصادي الحالي.

وتتلخص التوازنات المالية لسنة 2000 فيما يلي:

- الإيرادات: 1.032 مليار دج (+10,15٪)
- النفقات: 1.250 مليار دج (+9,15٪)
- الرصيد الإجمالي للميزانية: - 220 مليار دج، أي بنسبة (-6,3٪) من الناتج الداخلي الخام.
- الرصيد الإجمالي للميزانية خارج المبلغ الأصلي للدين العمومي: - 76,4 مليار دج، أي بنسبة (-2,2٪) من الناتج الداخلي الخام.
- الرصيد الإجمالي للخزينة: - 79,4 مليار دج، أي بنسبة (-2,3٪) من الناتج الداخلي الخام.

- صندوق تعويض مصاريف النقل: 0,20 مليار دج،
- الفئات الاجتماعية المحرومة: 14,20 مليار دج،
- صندوق دعم تشغيل الشباب: 6,40 ملايين دج،
- صندوق ضمان الأسعار الفلاحية: 7 ملايين دج.

- 2- المنح العائلية: 31,1 مليار دج،
- 3- الإعانات المخصصة للمستشفيات: 31,8 مليار دج،
- 4- إعانات الصندوق الوطني للسكن: 18,5 مليار دج،
- 5- الدفع الجزافي: 9 ملايين دج،
- 6- التعويض عن الأجر الوحيد: 0,21 مليار دج،
- 7- أنشطة أخرى: 99,6 مليار دج.

وعلى العموم، تمثل النفقات المخصصة للموظفين مع تلك المقررة بعنوان الدين العمومي ومعاشات المجاهدين وذوي حقوق الشهداء، القسط الأكبر في ميزانية التسيير لسنة 2000 وتقدر نسبتها بـ 30,1٪ رغم الانخفاض الطفيف مقارنة بسنة 1999 حيث قدرت نسبتها بـ 31,6٪.

#### - ميزانية التجهيز :

تندرج ميزانية التجهيز لسنة 2000 في إطار الأهداف الآتية :

- حماية التوازنات المالية والاقتصادية الكلية،
- ضمان التوازن الدائم بين البرامج المسجلة والموارد المالية المتوفرة،
- الإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة،
- استكمال إنجاز البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة.

وتقدر توقعات ميزانية التجهيز لسنة 2000 بـ 290,2 مليار دينار، أي بارتفاع نسبته 3,3٪ قياسا بالسنة المالية 1999، وبنسبة 10٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 1998، وبنسبة 35٪ قياسا بقانون المالية لسنة 1998. وتمثل هذه الميزانية نسبة 8,3٪ من الناتج الداخلي الخام، وتوزع هذه النفقات كما يأتي: العمليات برأسمال : رصد مبلغ يقدر بـ 24,4 مليار دج

1999 التي ستعكس آثارها على ميزانية سنة 2000، منها وضع هياكل جديدة لبعض الدوائر الوزارية، وتقييد الإحالة على التقاعد المبرمجة لسنة 1999 في ميزانية الدولة، وتطبيق القرارات المتعلقة بتقييم المؤسسات العمومية، وتطبيق الزيادة من نسبة اشتراك المستخدم في صندوق التقاعد، والتكفل جزئيا بالعجز المسجل بخصوص معاشات المجاهدين وذوي الحقوق، تطبيقا لقانون المجاهد والشهيد، وتطور سعر تكافؤ الدينار مقارنة بالعملة الأجنبية وكذا الآثار المترتبة على خدمة الدين العمومي.

#### - ميزانية التسيير:

تقدر ميزانية التسيير لسنة 2000 بـ 962 مليار دج أي بزيادة قدرها 95,6 مليار دج، أي بنسبة (+ 11٪) مقارنة بالتوقعات الختامية لقانون المالية لسنة 1999.

إن الزيادة المسجلة في ميزانية التسيير تفسر بما يأتي: الاعتمادات المقررة بعنوان الدين العمومي الذي يمثل تطورها أكثر من نسبة 74٪ من الزيادة الإجمالية، مع تحيين الاعتمادات الموجهة إلى معاشات المجاهدين وذوي حقوق الشهداء بزيادة قدرها 21,3 مليار دج.

لذلك فإن الزيادة التي ستعرفها ميزانية التسيير لسنة 2000، تعتبر جد ضئيلة خارج النفقات المذكورة آنفا.

وتتوزع النفقات كما يأتي:

- نفقات الموظفين: 290 مليار دج،
- تسيير المصالح: 60,1 مليار دج،
- الدين العمومي: 337 مليار دج،
- الإعانات المتعلقة بتسيير المؤسسات الإدارية: 56,1 مليار دج،

ويوزع هذا المبلغ كما يأتي:

- 1- الإعانات الموجهة إلى الصناديق التي عوضت صناديق التعويض السابقة بمبلغ 27,8 مليار دج وتخصص ل:

- تمويل برنامج البريد والمواصلات الخاص بالجنوب،  
- التكفل بنفقات مراقبة نوعية المنتوجات الواسعة الاستهلاك، وإنجاز الخطة الرئيسية لتطوير مراقبة النوعية،  
- إنجاز البرنامج الجاري إنجازه لإقامة الخطة الرئيسية للمعلوماتية بالمديرية العامة للضرائب،

- إدخال نظام المعلوماتية في (12) مديرية للتربية وربطها بالإدارة المركزية،  
- إدخال نظام المعلوماتية في (48) محكمة و(10) مجالس قضائية والمديرية العامة للسجون ومؤسسات جامعية ومصالح الحالة المدنية لـ (50) بلدية.

\* البنى التحتية (الري، الطرق، الموانئ، المطارات والرصد الجوي، السكك الحديدية والإدارة): نسبة 34,8٪ من اعتمادات الاستثمار و نسبة 33,2٪ من رخصة البرامج من اعتمادات الاستثمار.  
\* المرافق الجماعية (التربية، التكوين، التعليم العالي، الشباب والرياضة، بنى تحتية ثقافية وغيرها من المرافق الاجتماعية): نسبة 16٪ من اعتمادات الاستثمار. وتتركز مجمل الأهداف على إنعاش البرنامج الجاري، وإعادة تأهيل البنى التحتية الموجودة وتجهيزها وبرمجة أعمال جديدة.

#### \* السكن والتعمير

- رخصة برنامج بمبلغ 59,4 مليار دج.  
- اعتمادات دفع بمبلغ 59,4 مليار دج.  
- إعانة مالية من الصندوق الوطني للسكن بمبلغ 18,5 مليار دج.

\* مخططات التنمية البلدية: وتنصب أساسا على التزويد بمياه الشرب والتطهير الحضري وفتح الطرق والمسالك وتشديد البنيات الإدارية.

\* الغابات والتهيئة العمرانية: ويتعلق الأمر باستكمال إنجاز مشاريع البرنامج الثلاثي المتعلق بالقطاع الفرعي

ويتعلق ب :

- تسديد القسط الثالث من الأموال الموجهة إلى الصندوق الخاص بدعم استصلاح الأراضي عن طريق نظام الامتياز (4 ملايين دج)،

- تخصيص للصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (5 ملايين دج)،

- مساهمة في مراقبة التلوث الصناعي (2) مليار دج،  
- تجهيز بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (900 مليون دج)،

- تمويل بعض الاستثمارات ذات الأولوية للمؤسسات العمومية الاقتصادية (تخفيض أسعار الفائدة) بمبلغ 1 مليار دج،

- احتياطي خاص بالنفقات غير المتوقعة (9,5 ملايين دج).

عمليات الاستثمار: رصد مبلغ 265,8 مليار دج خصص منه نسبة 67,5٪ لتمويل البرنامج الجاري، ونسبة 32,5٪ لتمويل البرنامج الجديد.

وتستفيد القطاعات الفرعية التي تحظى بالأولوية في برنامج الحكومة نسبة 42٪ من اعتمادات الاستثمار وتوزع كما يأتي :

- الفلاحة (غير نظام الامتياز) : نسبة 2,1٪

- الري : نسبة 12,4٪

- التعليم العالي : نسبة 4,9٪

- السكن : نسبة 22,3٪

أما المحاور الأساسية القطاعية للتدخل، فتتضمن فيما يأتي :

\* الأنشطة الإنتاجية (الصناعة والفلاحة والصيد البحري):

نسبة 5,2٪ من اعتمادات الاستثمار، ونسبة 5,5٪ من رخصة البرامج.

- الخدمات الإنتاجية (المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع، النقل، السياحة والمعلوماتية):

وتفضيل الأولويات في تحديد رخص البرامج للمشاريع الإستراتيجية حسب القطاعات في ظل التحكم الضعيف في ضبط وتيرة إنجاز المشاريع وتزايد الضغوطات المالية للميزانية.

سيدي الرئيس،  
لقد انصب اهتمام أعضاء اللجنة على القضايا المحورية، كحماية الأراضي الفلاحية والعمل على إنعاش مشاريع استصلاحها، وإيجاد الآليات الكفيلة بحماية المنتج الوطني، وتنوع أساليب الاستثمار، والعمل على تحفيز مبادرات القطاعين العمومي والخاص للاستثمار في القطاعات المنتجة، وإصلاح النظام الجبائي وحصر الأولويات الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

كما ترى اللجنة ضرورة دعم ميزانية التجهيز عن طريق تخصيص اعتمادات بعنوان رخص البرامج لتمويل المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كالطرق، والسدود والموانئ والسكك الحديدية، باعتبارها دعائم أساسية لكل القطاعات في إطار التنمية الشاملة، التي لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة دعم الاستثمار المنتج في قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري، باستغلال كل الطاقات المتاحة، وتوفير ظروف التنمية المستدامة، بغية رفع مردودية الإنتاج.

ولذلك يبقى النمو الاقتصادي متوقفا على تمويل الاستثمارات في القطاعات المنتجة لتحريك وتيرة الإنتاج، والحد من الاختلالات، وتوفير مناصب شغل واستعادة التوازنات المالية بغية الوصول إلى النمو الاقتصادي المطرد.

تلكم هي، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2000 المعروض عليكم للمناقشة والإثراء. شكرا سيدي الرئيس.

للغابات وتمويل مشاريع معالجة الأحواض السفحية، وتوسيع الثروة الغابية وحمايتها ومحاربة التصحر وحماية الطبيعة.

### ويفسر النمو كالاتي:

ستصل الواردات من السلع إلى 10,3 ملايير دولار سنة 2000، نتيجة للإنعاش المسجل في النشاط الاقتصادي، مقابل 9,8 ملايير دولار سنة 1999. وعليه يلاحظ استمرار النمو في هذا الإطار بداية من سنة 1998 التي عرفت زيادة بنسبة 7,3٪ مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 1997.

وفيما يتعلق بالفلاحة، يتوقع أن تعرف نمو بنسبة 6,6٪ سنة 2000 بعد أن عرف النمو الكمي للإنتاج الفلاحي تراجعاً بالتخفيض بلغت نسبته (+2,7٪) نتيجة تدهور الظروف المناخية سنة 1999.

ويتوقع أن يعرف القطاع الصناعي نمو بنسبة 5٪ سنة 2000 مقابل نسبة 3,3٪ سنة 1999، وينتج هذا النمو عن التدابير المتعلقة بإعادة الهيكلة وتقييم القطاع.

أما المحروقات، فيتوقع أن تعرف نمو بنسبة 5,1٪ سنة 2000 مقابل نسبة 7,8٪ سنة 1999.

وفيما يخص البناء والأشغال العمومية، ستعرف نمو أكثر أهمية بنسبة 5٪ سنة 2000، نتيجة إنعاش الاستثمار العمومي خاصة فيما يتعلق بإنجاز السكنات الاجتماعية بعد تسجيل نمو معتدل بنسبة 2,4٪ سنة 1998 ونسبة 2٪ سنة 1999.

وأما الخدمات، فإن حجمها سيرتفع بنسبة 4,1٪ سنة 2000 مقابل نسبة 3,2٪ سنة 1999.

ورغم ذلك، فإن النمو الحقيقي يكمن في الإنعاش الاقتصادي وضمن تلبية أفضل للاحتياجات المختلفة،

وأما السيد بيوض، فقد عبر للمصالح التقنية عن نيته في التدخل في كافة القطاعات، فوجد نفسه ضمن قائمة المتدخلين لهذه الصبيحة. لكن ما دامت الرغبة غير متوفرة لديه، سوف نفسح المجال للإخوة الآخرين للتدخل في هذه القطاعات. إذن، تفضل السيد الحبيب فيدوم إذا كان لديك ما تقوله في بقية القطاعات الأخرى. ثم بإمكانك أن تقدم تدخلك الخاص بقطاع الداخلية مكتوبا أو شفاهيا في الجلسة المسائية. تفضل.

#### **السيد الحبيب فيدوم: شكرا سيدي الرئيس.**

أريد في البداية أن أثنى على الملاحظات والتوصيات التي تقدمت بها اللجنة مشكورة بخصوص القطاعات المبرمجة لهذا اليوم.

فيما يخص الميزانية المخصصة لوزارة المالية، عرفت نفقات المستخدمين زيادة تضمن التكفل بترقيتهم وتوظيفهم حسب المناصب الشاغرة. كما عرفت المساهمة في الضمان الاجتماعي ارتفاعا في نفقاتها. وهذا شيء مستحق خاصة تجاه الموظفين الذين نطلب منهم اليوم بذل جهد أكبر، انطلاقا من أن وظائفهم وطيدة العلاقة بالاقتصاد الوطني. ثم إنه من غير العادي ألا تستفيد المفتشية العامة للضرائب رفع ميزانيتها مثلما هو الشأن بالنسبة إلى مختلف المديرات بما فيها خمس مديريات والإدارة المركزية، إذ عرفت ميزانية المفتشية العامة للضرائب انخفاضا يقدر بمبلغ 3.123.000 دج، على الرغم من أننا نقرأ في الصفحة 339 أن نفقات مستخدمي المفتشية العامة للمالية عرفت ارتفاعا يهدف إلى تغطية الأثر المالي... إلخ. لكن في الحقيقة عرفت ميزانية القطاع انخفاضا وليس ارتفاعا.

وعليه، بودنا أن يفسر لنا ممثل وزارة المالية سبب استثناء المفتشية العامة للضرائب من إجراء رفع ميزانيتها.

من المفروض أن يكون شرط الدخول إلى اقتصاد السوق مرتبطا بنجاعة الاقتصاد ومردودية الإدارة الجبائية

#### **الرئيس: شكرا للسيد المقرر.**

نتنقل الآن إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة والمتعلق بمناقشة ميزانية القطاعات المبرمجة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بيوض، أول متدخل.

**السيد أحمد بيوض: سيدي الرئيس، لم أسجل نفسي للتدخل في القطاعات المذكورة.**

**الرئيس: طيب، أحيل الكلمة إلى السيد الحبيب فيدوم.**

#### **السيد الحبيب فيدوم: شكرا سيدي الرئيس.**

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة ممثلي الجيش الوطني الشعبي،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية،

السلام عليكم.

بداية بودي أن أبدي ملاحظة تتمثل في أن قطاع الداخلية والجماعات المحلية لم يبرمج في جدول أعمالنا لهذا اليوم، وإنما يوم الخميس. ولم نكن على علم أنه...

#### **الرئيس: طيب، حقيقة ملاحظة في محلها، حيث برمجت**

فعلا مناقشة ميزانية قطاع الداخلية والجماعات المحلية يوم الخميس. لكن صدرت مذكرة وتم توزيعها مبينة للجدولة الجديدة. وعلى العموم، أشكر على إثارة الموضوع الذي منحني الفرصة لأوضح للسادة النواب أننا في بعض الأحيان نضطر إلى إجراء تعديلات على الجدولة وفق الطوارئ التي يمكن أن تحصل للمسؤول عن هذا القطاع أو ذلك. لذا، أرجو أن تتكيفوا مع الوضع، ومع التعديلات التي تفرضها الظروف الطارئة.

لهذا، ونزولا عند رغبة الحكومة في أن يقدم السيد وزير الداخلية عرضا عن قطاعه اليوم، لم يجد المكتب مانعا في ذلك.

المالي في ميزانية الدولة؟ وما تأثيرها في فعالية الجيش الوطني الشعبي بالنظر إلى المهنية والاحتراف؟  
وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للسيد الحبيب فيدوم، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد قارة.

**السيد أحمد قارة:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة الوزراء،  
السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،  
رجال الإعلام،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تطرقنا في المناقشة العامة إلى الوضعية المالية المزرية للبلديات وعدم تمكنها من تلبية حاجات المواطن والتكفل بالتنمية المحلية. هذا وتبين لنا أن الإجراءات الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2000، غير كافية لتحسين وضعية البلديات، حيث شكلت ديونها التي بلغت في 1997/12/31، 18,5 مليار دينار جزائري، حاجزا شل نشاطاتها.

وعلى الرغم من أن مسح هذه الديون أصبح ضرورة ملحة من أجل تحسين وضعيتها، إلا أنه لا يمثل حسب رأينا الحل النهائي لمشكل الغلاف المالي المخصص لها.

ونذكر في هذا الصدد أن وزارة الداخلية قامت قبل اليوم وبالتحديد بين سنتي 1991 و 1993 بمسح الديون التي سبقت سنة 1990 والتي قدرت آنذاك بخمسة ملايين دج . ورغم ذلك برزت مديونية البلديات من جديد لتصل إلى المستوى الذي ذكرناه، وذلك ناتج أساسا وحسب رأينا عن:

ووضعها في سياق التطور الاقتصادي والعصرية. لكن الملاحظ أن التهرب الجبائي الذي يكتسي أهمية بالغة، تشجعه الإدارة الجبائية في بعض الأحيان.

ومثال ذلك ما كنت قد أشرت إليه أثناء تدخلتي بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية. وهو ظاهرة تسويق التبغ دون وضع الطابع (مادة "الشمة") واقتناء الخواص أكياسا فارغة من الشركة الوطنية للتبغ والكبريت ليوضع فيها المنتج بحيث لا يخضع للرقابة. فتجهل نوعيته والكمية المسوقة، مما ينتج عن ذلك ما يأتي:

- 1 - عدم استفادة الدولة من إيرادات مالية هامة،
- 2 - عدم مراعاة الشروط الصحية في تسويق هذه المواد. وعليه أكرر القول: تساهم الإدارة في بعض الأحيان في تشجيع ظاهرة التهرب الجبائي.

أما فيما يخص موضوع "الاستيراد والتصدير" -والذي أعتقده موضوعا مرتبطا بوزارة المالية- فقد عرفت وضعيته وتم تشخيصه، واليوم أصبح من الضروري التفكير في إجراءات تلزم المستوردين القيام بعمليات التصدير بصفة تصاعدية مثلما هو معمول به في بعض البلدان كشقيقتنا تونس، حيث أصبح المورد مستوردا وبالتصاعد. فهو يقوم بتصدير كمية محددة من البضائع تمكنه من أن يصبح موردا ومستوردا في آن واحد، تفاديا لانحصار العملية في الاستيراد دون التصدير.

أما فيما يخص قطاع الدفاع الوطني، فقد كان المجلس في انتظار إحالة مشروع قانون الخدمة الوطنية عليه. أين هو هذا المشروع؟ لكن ما دمننا بصدد مناقشة مشروع ميزانية الدولة، فليسمح لي الإخوة بطرح بعض الأسئلة التي أرجو أن أتلقى أجوبة عنها لاحقا. وهي:

- 1 - كم تبلغ تكاليف الخدمة الوطنية للفرد الواحد أثناء تأديته واجبه؟
- 2 - ما هي مردودية شباب الخدمة الوطنية؟
- 3 - هل حققت الخدمة الوطنية أهدافها؟ وما هو أثرها

(555 دائرة) التي تحتوي على عدد محدود من البلديات؟ ونذكر على سبيل المثال ولاية بجاية التي توجد فيها ست دوائر تحتوي كل دائرة على بلدية واحدة فقط، في الوقت الذي نعرف أن إنشاء تلك المؤسسات لا صلة له ببناء جهاز إداري ناجح. وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للسيد قارة، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال لعمارة.

**السيد جمال لعمارة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،  
معالي الوزراء والسادة مساعديهم،  
السادة الضباط السامين،  
زملائي، زميلاتي النواب،  
أسرة الإعلام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أبدأ بطرح سؤال خاص بالميزانية وهو كالاتي:  
هل تفكر وزارة المالية في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة لتنسجم مع الوضع الاقتصادي الذي نسير نحوه، خاصة وأن أساليب الإعداد قد تطورت كثيرا في العالم؟

ثانيا، ساهم إجراء تجميد المناصب المالية في ترشيد النفقات العامة. لكن "إذا زاد الشيء على حده، انقلب إلى ضده".

وأضرب مثلا عن قطاع التربية الوطنية الذي جمدت فيه المناصب منذ سنة 1995 حتى بلغ الأمر إلى أن تفتح مؤسسات تربوية جديدة دون مناصب إضافية. فكانت النتيجة تأثيرات سلبية، أهمها الاكتظاظ وضعف المستوى...

إن العارفين بشؤون قطاع التربية في ولاية بسكرة يرون أنه إذا لم تفتح مناصب جديدة السنة المقبلة، فسوف

1- الإيرادات المحدودة للجماعات المحلية وكذا بيع أملاك البلديات في إطار بيع أملاك الدولة والخصوصية،  
2 - عدم التحكم في تسيير البلديات،  
3 - سوء التسيير أحيانا، والذي ذكره السيد وزير الداخلية في الملتقيات التي انعقدت مؤخرا. وإليكم مثالا يعطينا صورة حية عن هذه الظاهرة. تقوم البلديات في بعض الأحيان بنفقات الرفاهية كسواء سيارات ذات الطراز العالي في حين هي عاجزة عن دفع أجور موظفيها.

ثم إن حل مشكل المالية المحلية يرتبط أساسا بما يأتي:  
1 - توزيع محكم للموارد الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية حسب المهام المخولة إياها .

2 - إعادة النظر في التقسيم الإداري لسنة 1984، والذي أنشئت بموجبه بلديات لا تتوفر على أدنى شروط وجودها.

ونذكر على سبيل المثال بعض البلديات التي لا يتعدى تعداد سكانها 700 نسمة. ثم إن الحالة المزرية للبلديات لا تعني المناطق الريفية فحسب بل تمس كذلك بلديات محافظة الجزائر الكبرى، بحيث لم تستطع بعض بلدياتها حتى دفع أجور مستخدميها.

كما نسجل في مشروع قانون المالية لسنة 2000 ارتفاع نسبة نفقات تسيير الدولة إلى 7,6٪. وإذ نسجل بارتياح الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل التحكم في تلك النفقات، نرى من الضروري إدخال إصلاح شامل وعميق على جهاز الدولة من القمة إلى القاعدة. وفي هذا الصدد، أ طرح بعض الأسئلة:

1 - لماذا نحتفظ ببعض المؤسسات الوطنية التي لا مبرر لوجودها؟ وفي هذا الإطار، نحیی قرار فخامة رئيس الجمهورية الخاص بإلغاء وساطة الجمهورية.

2 - لماذا يحتوي تنظيم مصالح الدولة في مستوى الولاية، على تمثيل كل الوزارات؟

3 - لماذا نحافظ على العدد الحالي غير المبرر للدوائر

والأساتذة من قائمة المؤطرين والمراقبين في هذه الامتحانات. ما هذا السلوك تجاه رجال التربية والتعليم؟ ألم تكف أجورهم المحدودة حتى نزيدهم إهانة أخرى؟

نحن، في حركة مجتمع السلم، نعتقد أن الصالح في التعليم صالح في مراقبة الامتحانات. ورجاؤنا ألا تتكرر هذه الظاهرة في ولاية بسكرة.

سيدي الرئيس،

إن الوثام المدني مكسب لبلاذنا، وبدأنا نلمس آثاره الخارجية من خلال توافد الأجانب من كل الدول، وتسابق القوى العظمى (أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها) للظفر بشراكة اقتصادية مع الجزائر، وهذا شيء جميل. كما جاء ليعالج وضعية شرائح حددها القانون بدقة.

لكنني أريد أن أطرح قضية شريحة أخرى أو شرائح أخرى، منها من ناضلت أو تعاطفت مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم لم تكن محظورة -أي في إطار القانون- ومنها من لم تنتم لهذا الحزب وربما تعاطفت معه أو كانت بعيدة عنه، لكن جميعها أصابتها شظايا الأزمة. فمنهم من أبعد أو أوقف عن عمله، ومنهم من حجز جواز سفره، ومنهم من تلاحقه لعنة التقارير السلبية التي تمنعه من الترقية أو العمل الجمعي.

سيدي الرئيس، إذا كان الدكتور عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة يعامل معاملة رئيس الجمهورية...

**الرئيس:** رجاء ... ما علاقة هذا بقانون المالية؟ ... عد إلى الموضوع رجاء.

**السيد جمال لعمارة:** توجد علاقة... فأنا أتكلم عن سلوكات وزارة الداخلية وتمويلاتها.

يصبح الوضع خطيرا. ولذلك فإن ما نطلبه هو الوقاية قبل أن يصبح العلاج حتميا وبتكاليف مرتفعة.

فيما يخص وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، أصبحت أغلب المجالس الشعبية البلدية التي أرهقتها الديون بدون موارد مالية، عيونها اليوم شاحصة تنظر إلى ميزانية الدولة عساها أن تخفف عنها الضغط، حتى تنطلق في تأدية واجباتها وهي متحررة من كل دين. وأذكر في هذا المقام على سبيل المثال بلديتي أوزلال وبوشقرون وغيرهما بولاية بسكرة. إننا في حركة مجتمع السلم، ندعو إلى رفع غبن المديونية عن البلديات، حتى تجد الإصلاحات المالية لفائدة الجماعات المحلية قاعدة سليمة ومناخا ملائما يجعلها في خدمة المواطن والتنمية المحلية.

سيدي الرئيس، في الوقت الذي تعاني ميزانيات البلديات، بل الميزانية العامة للدولة، شحا في الموارد، وفي الوقت الذي يتزايد عدد البطالين، ويتدهور مستوى المعيشة، يأتي مواطن ما يستثمر مالا يقل عن 300 مليون سنتيم في نشاط تجاري، ليوفر مناصب شغل، ويساهم في تمويل خزينة الدولة، وربما يعود جزء منها إلى ميزانية البلدية. لكنه عندما يتقدم بملفه لطلب اعتماد نشاطه، يتلقى الرفض، لأنه يمارس نشاطات تجارية أخرى وبنفس البلدية أي بلدية الدوسن دائرة أولاد جلال. فهل تسعى الإدارة المحلية لدفع التنمية المحلية أم لتعطيلها؟

سيدي الرئيس،

تكرر ظاهرة غريبة عندنا في ولاية بسكرة مرتين كل سنة بمناسبة امتحانات شهادة التعليم الأساسي، وشهادة البكالوريا.

نستأمن مدراء وأساتذة مربين على تعليم أبنائنا وتربيتهم واختبارهم وترقيتهم لسنوات عديدة، وحين يأتي يوم إجراء امتحان شهادة التعليم الأساسي أو شهادة البكالوريا، تحذف أسماء بعض مدراء المؤسسات

-وأستسمحك عن هذا التعبير- ومحل تصورات سياسية ليست لها أية علاقة بمصالح المواطنين والمواطنات. وعليه، أرجو من السيد الوزير، باعتباره يمثل السلطة الوصية، أن يسهر على التوزيع العادل للمشاريع المحلية.

أما الموضوع الثاني فيتعلق، الأخ وزير الداخلية، بتسيير المدن الكبرى، زيادة على كثرة البلديات الموجودة، ووضعها الحالي -وأنت أدري منا بالمشاكل التي تعانيها الجماعات المحلية- تريفت المدن الكبرى كمدينة قسنطينة، مثلا، التي أصبحت وضعيتها عبارة عن كارثة. ومن لا تحز في نفسه وضعية هذه المدينة التي تعتبر من المدن العريقة في الجزائر، أعتبره مخلا بواجبه نحو البلاد.

نفس الشأن ينطبق على مدينة بسكرة التي أشكر بخصوصها وباسم مواطني المدينة الأخ الوزير وكذا رئيس الجمهورية على المبادرة التي قام بها (أنت فاهم وأنا فاهم) نتيجة ممارسات أشخاص لم يخطئ رئيس الجمهورية في تغييرهم، والحمد لله.

ورغم ما بذله الوالي الجديد من جهود، لا يمكن أن تصبح هذه المدينة في مستوى المدن الكبرى المجاورة نتيجة نقص الإمكانيات، مما جعلنا نحن المنتخبين وأنت بصفتك وزيرا وهيئة تنفيذية نشعر بعقدة تجاه المواطنين، ذلك أنه لاوجه للمقارنة بين هذه المدينة التي تعتبر المدينة العاشرة في مستوى القطر الوطني، بمدن أخرى. لذا أعتقد أن تسيير المدن الكبرى على العموم والمدن المتوسطة، يطرح عليكم إشكالية التفكير في كيفية تأطيرها بتقنيين، ولم لا بشرطة تتحمل مسؤولية مراقبة العمران على غرار ما يجري في العاصمة التي سبب التركيز كثيرا عليها، نزوح المواطنين نحو الشمال.

أما عن قضية عجز البلديات، فهذا أمر لا يستدعي التطرق إليه لما للحكومة والوزير من دراية به. وأقول فقط: إنني أتخوف من أن يشعر المواطن البسيط أن

**الرئيس:** بإمكانك السيد جمال أن تطرح هذا الموضوع وبالأخص القضايا السياسية في إطار طرح الأسئلة الشفوية، وهذا من حقل. أما الآن، فنحن بصدد مناقشة الانعكاسات المالية، وبالتالي يكون تدخلك في هذا الإطار، تفضل.

**السيد جمال لعمارة:** (يوصل) يعني هذا أن الكلام عن الفقراء والمساكين والذين أوقفوا وكذا البطالين، في إطار قانون المالية الموجه إلى تسيير المجتمع، يعتبر نقاشا خارج الموضوع. فأنا سبق لي وأن قلت إن موضوع تدخل واضح، بحيث على وزارة الداخلية، في إطار مشروع قانون المالية، أن ترجع إلى المظلومين مستحقاتهم وتعيد إدماجهم، لأنه بعد تاريخ 13 جانفي 2000، لا تتصور أبدا سن قانون للوثام المدني يحمل رقم 02.

**الرئيس:** شكرا للسيد جمال لعمارة، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى مزوزي.

**السيد مصطفى مزوزي:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب، تحية وبعد،

سيدي الرئيس، لا أناقش الأرقام، لأنها وضعت من قبل مختصين. وأعتقد أن الأزمة تلد الهمة، وتسعى الحكومة إلى تقليص مجرى حياتها.

وما لفت انتباهي هو الاعتمادات المخصصة لمخططات التنمية المحلية. وأعتقد أن الأخ الوزير لا يختلف معي فيما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة، خاصة وأن التنمية في حد ذاتها تركز أساسا على تنمية محلية منسجمة ومتماسكة، تؤدي إلى تطور البلاد واستقرار المواطن.

كما قد لا يختلف معي السيد الوزير في أن توزيع البرامج المحلية ونضجها أصبح اليوم محل جدال ومحاباة

فيما يخص الاعتمادات المخصصة لمصاريف السلطات العمومية، ورد مبلغ 160 مليون دج خاص بتسديد أجور أعضاء الحكومة. هذا واضح. إلا أنه ورد كذلك أن ذلك خاص بتسديد مصاريف أعضاء القيادة السياسية. فمن تكون هذه الأخيرة بالضبط؟ أطلب منكم أن تزودونا بمعلومات، لأننا في عهد التعددية، ولكل حزب قيادة سياسية، وبالتالي كلنا نتقاضى أجرا. ورد كذلك مبلغ (1) مليار خاص بعملية تصفية المؤسسات العمومية، مع أنه كان من الأجدر تخصيص هذا المبلغ لمساعدتها على مباشرة نشاطها بدل التحفيز على تصفيتها، وكأننا أمام أمر واقع مجلس يساهم في عملية التصفية. وعليه، نحن نعارض تخصيص ميزانية لمثل هذا الغرض.

أما فيما يخص المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ففي الحقيقة لم تصلنا إلى غاية اليوم معلومات عن نشاط إيجابي قام به هذا المرصد الذي عينته الحكومة، زيادة على أن مسؤوله لا يقوم بعمله كما ينبغي. فهو يرفض استقبال المواطنين كمثلي عائلات المفقودين الذين واجههم بالشرطة.

لهذا، نطلب إلغاء الميزانية المخصصة لهذا المرصد الذي اقتصر عمله على العلاقات الخارجية فقط.

وفيما يتعلق بالميزانية المخصصة لمجلس الخوصصة ولجنة المراقبة، فنحن ضد الخوصصة، ونرى أنه يستحسن أن تمنح المؤسسات العمومية تلك الميزانية. وعن المرصد الخاص بالرقابة على الرشوة -نحن نملك مراصد عديدة... عملها الرصد!!! هذا حسن!!!- لقد خصصت له ميزانية قدرها 18 مليون دينار. نحن نوافق على ذلك شريطة أن يتم تقييم سنوي لمعرفة قيمة الإيرادات التي يتحصل عليها جراء هذه العملية، وكذا طبيعة الأشخاص أو المنظمات التي تقوم بعملية تهريب الأموال.

فيما يخص الصندوق الخاص بالجماعات المحلية، نرى أن انشاءه يعد مبادرة حسنة، لأنه يساعد البلديات على

دولته غائبة وأن يشك حتى في كيانه إذا لم نسهر جميعا، هيئة تشريعية وحكومة، على إيجاد حل له.

وأعتقد، أخي الوزير، أنك قمت بجولة وعانيت الوضعية اليومية التي تعانيها هذه المجالس.

فيما يخص قضية العقار الوطني، أعتقد أنها تتطلب منا التفكير فيها جيدا. أخي الوزير، ما دام برفقتك الأخ الوزير المكلف بالميزانية، لقد كلفني بعض المواطنين بطرح قضية المنطقة الحرة لبلارة التي رغم الرصيد والإمكانات المتوفرة لديها، فهي دون رعاية مع أن منطقة جيجل معروفة بالوضع المتدني الذي تعانيه من حيث البطالة.

وبالموازاة نرى منطقة تاجنانت عبارة عن سوق حرة. وفي شأنها تبقى علامة الاستفهام مطروحة؟!

شكرا للأخ الوزير، شكرا زملائي النواب، والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى مزوزي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

**السيد مصطفى بن محمد:** سيدي الرئيس،

السادة والسيدات، صباح الخير.

فيما يخص الأرقام المتعلقة بتسديد المديونية الخارجية، قدم لنا رقم 165 مليار دينار، مع أن الوثيقة التي بحوزتي تحمل رقم 154 مليار دينار. فما هو، سيدي الوزير، الرقم الصحيح؟

وعن دخول الجزائر اقتصاد السوق، أتساءل عن جدوى وجود مجلس المنافسة واما يراقبه في الميدان. لهذا أطلب إلغاء الميزانية المخصصة له، أو تقديم حصيلة عمله وكذا الفائدة من وجوده.

الجزائر خاصة على مستوى وزارة الخارجية؟ عن أي مكاتب تتحدثون والناس ليس لديهم ما يقتاتون؟ إن المكاتب التي بحوزتكم، تكفيكم لسنوات عديدة، أو انتظروا إلى أن يرتفع سعر النفط إلى حدود (40) دولارا.

3 - قضية الوفود هذه، مرة في "الشيراتون" وأخرى في "هلتون" وتارة في "الأوراسي" وهلم جرا. فكل يوم يمر إلا ويعقد فيه اجتماع أو تجمع. ولا ندري إلى أين ستقودنا هذه السياسة، وما جدوى هذه الاجتماعات. هل نحن حقيقة في حاجة ماسة إليها خاصة في هذا الظرف العصيب الذي تمر به البلاد والعباد والذي يجب أن نحسب فيه لكل فلس حسابا، هو: أين نضعه..؟

4 - الفئات الاجتماعية المحرومة:

تحدث كل الوزارات والدواوين وكتاب الدولة عن إعانة الطبقات المحرومة. بودنا فقط، سيدي معالي الوزير، لو تفيدوننا بما تقصدونه بالفئات المحرومة. ثم ما هي طبيعة الدعم الذي تقدمونه لهذه الشرائح؟ وكيف يتم إحصاؤها؟

5 - الاعتمادات المخصصة للمصالح الموجودة بالخارج: في هذا المجال، أريد أن أسجل أنه أصبح من الضروري غلق بعض القنصليات أو حتى السفارات ولم لا في بعض الدول أو المدن التي لا توجد بها جالية كبيرة، أو ربما لا توجد جالية جزائرية على الإطلاق، وكذا في الدول التي لا تربطنا بها علاقة دبلوماسية أو مصلحة متينة سواء في المجال الاقتصادي والتجاري أم السياسي، لأنها أصبحت عبئا ثقيلا على كاهل ميزانية الدولة بالعملة الصعبة دون أي مردود يذكر.

سيدي الرئيس، السادة معالي الوزراء، أيها الجمع الكريم،

إن وزارة الخارجية زيادة على عجزها المستمر، وتقاعسها عن التصدي للهجمة الشرسة التي تشنها أطراف غريبة حاقدة، ووسائل إعلام متطرفة مارقة، على الجزائر.

تحسين الأشغال في فائدة المواطن، لكن سرعان ما حولت أمواله لتسديد أجور حراس البلدية. فنحن ضد هذا التحويل، لأن أجور حراس البلدية تتكفل بها وزارة الداخلية.

مرة أخرى، سيدي وزير الداخلية، نسألك عن مصير ملف عائلات المفقودين، إذ مادام الجواب غير شاف، فسنتظل دائما نطرح نفس السؤال عليك. فأنتم تصرحون دائما بأنكم تتكلفون بهذه القضية، إلا أننا لم نلمس تطورا في حلها. وبالتالي أطلب منك، سيدي الوزير، منحنا المعلومات بشأن نشاطكم في هذا الموضوع. شكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بن محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

**السيد محمد شهرة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة معالي الوزراء ومعاونيهم،

إخواني النواب،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأطرق اليوم بابي وزارتين بدءا بوزارة الخارجية، وأشرح في إبداء الملاحظات الخفيفة الآتية:

1 - تحويل التعداد البشري، بعد حل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي لصالح الإدارة المركزية. وتساؤلي هو: ألا يقابل تحويل التعداد البشري تحويل الميزانية التي كانت تسير بواسطتها الوكالة؟ ولماذا يتم رصد نفقات جديدة لهذا الغرض؟

2 - الأدوات وتسيير المصالح: "اقتناء وصيانة لوازم المكتب".

يجدر بنا أن نتساءل: هل حقيقة تنقصنا المكاتب في

\* الداخلية: بالمناسبة، لا يفوتني أن أذكر السيد معالي وزير الداخلية، بأنه لا مفر من معالجة شبح مديونية البلديات، سواء بإلغائها أو على الأقل التخفيف من وطأتها، وإلا فلن تقوم للجماعات المحلية عبر التراب الوطني قائمة. وكل تماطل أو تهاون أو تأخير في هذا الشأن، ستكون له عواقب وخيمة على نفسية المواطن وحياته المعيشية.

فمعظم البلديات عبر التراب الوطني مفلسة وتعاني ضائقة مالية مزمنة، ومنها جل بلديات الشلف التي عانت الكوارث الطبيعية كزلزال (1980) الذي حطم الولاية بنسبة تفوق 80٪. فأنجزت بها المرحلتان الأوليان، وبقيت المرحلة المتمثلة في إعادة بناء المدينة من جديد. وسكان الولاية ينتظرون وعود إعادة البناء التي وعدوا بها بفارغ الصبر وعلى أحر من الجمر، إضافة إلى الضرر البالغ الذي أصاب ولاية الشلف والمتمثل في التخريب والتدمير وحرق الأخضر واليابس جراء الإرهاب الإجرامي.

شكرا سيدي الرئيس،

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد شهرة، وأحيل الكلمة إلى السيد مكي مساهل.

**السيد مكي مساهل:** السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

سيكون تدخلي قصيرا جدا.

1- إن ما نلاحظه -رغم التدخلات في كل مناسبة وخاصة في شهر نوفمبر 1998 حين كنا بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 1999 - هو أن القيمة الإدارية للسلع مازالت تضرب بقوة، بل وحتى مع وجود النصوص القانونية الصادرة في شهر أوت 1998 والتي تمنع ذلك. وعليه نتساءل عن سبب عدم تطبيق المادة 16 من قانون الجمارك، وبالتالي عدم استعمال القيمة الإدارية لسلع قانونية مثلما وردت في قانون الجمارك. فهل هذا يعني

بخصوص الأوضاع الداخلية، وعدم قدرتها على توضيح مجريات الأمور، وفشلها في إقناع الرأي العام العالمي، والرد عليه بجرأة وحزم، جعلت أطرافا خارجية كثيرة تتناول علينا، وتتجرأ على حشر أنفها في شؤوننا الداخلية، وتنظر إلينا نظرة شك وريبة، إما حائرة أو متعمدة.

إن الوزارة الوصية، وهي تحصي منجزاتها الخارجية التي لم تحقق للشعب أية مكاسب سياسية، أو استثمارات أجنبية، فعاتت خاوية الوفاض إلى الساحة الوطنية، مطأطئة رأسها خجلا أمام الشعب والطبقة السياسية، أصبحت مستغيثة بالسيد فخامة رئيس الجمهورية، ليتبنى الدفاع عن القضية الوطنية عالميا بالخطب الحماسية والندوات الصحفية، متمسكا بالقول بالاستقلالية، محاربا التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للأمة الجزائرية، متشبثا بالحقوق الإنسانية، مدافعا عن المؤسسات الدستورية. وبذلك يكون قد استجاب لها (أي للوزارة) ملبيا لها نداءها، ليحفظ لها ماء وجهها، ويحقق للأمة عزتها وكرامتها، سواء أكان ذلك بجهدته وتفانيه الشخصي، أم مستعينا بقيادة المجلس الشعبي الوطني.

ولما كانت اللعبة السياسية تتطلب هذا الأمر، فلم لا تلحق هذه الوزارة بهيئة مجلسنا الموقر؟ عندها نتحرر من تخصيص الأموال الطائلة بالدينار والدولار، لزيد أو عمر، هنا في الجزائر أو خارجها سواء أكان ذلك في إسرائيل أم في بلاد الدب الأحمر، الذي يعيث في أرض الشيشان فسادا، يقتل الأبرياء، ويسفك الدماء.

آه منك لله أيها الشيطان الأكبر، سوف تدور عليك الدوائر، بإذن الله فتهزم على يد المجاهدين الأبطال وتقبر.

"وما من يد إلا يد الله فوقها

وما من ظالم إلا سيبلى بأظلم"

وأوافق السيد الوزير الذي يكون قد قام بتحويل مبلغ 31.254 دج من المديرية العامة للميزانية إلى المصالح المركزية، ولكن كان الأجدر به أن يشير إلى ذلك التحويل في هذه الوثيقة على الأقل، لأننا لم نصادق على هذا الجدول الوارد في مشروع قانون المالية لسنة 2000، وشكرا السيد الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للسيد مكي مساهل، وأحيل الكلمة إلى السيد خالفة معمرى.

**السيد خالفة معمرى:** السيد الرئيس،

تؤدي بنا دراسة الاعتمادات المخصصة لرئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية والأعباء المشتركة ضمن قانون المالية لسنة 2000، إلى طرح الملاحظات الآتية :

أولا - ميزانية رئاسة الجمهورية :

نلاحظ أن ميزانية التسيير زادت بنسبة 4,43٪ مقارنة باعتمادات سنة 1999. وتتعلق هذه الزيادة بنسبة التضخم المتوقعة. وكان بوسع الحكومة أن تطبق نفس القاعدة على جميع ميزانية التسيير إن كانت تريد فعلا تكريس صرامة الميزانية.

ثانيا- ميزانية وزارة الشؤون الخارجية :

1- يتجاوب حل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي مع آمال التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كما يتجاوب مع التذكير المتكرر لنوابه بضرورة الاستغناء عن إنشاء مثل هذه المؤسسات المجردة من أي معنى، خاصة وأنه سبق لبلادنا وأن سيرت التعاون الدولي دون اللجوء إلى مثل هذه الوكالة التي أنشئت في وقت تقلص فيه التعاون الدولي بصفة ملموسة. وهكذا، دامت هذه الوكالة سنوات عديدة دون نشاط هام. وفي المقابل تعتبر الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية من الخسائر الفادحة والتبذيرات.

2- الاعتمادات المخصصة للهيئات الدولية تزيد بنسبة 5,60٪، والسؤال المطروح على الوزارة المعنية هو : إلى

أن المصالح الكبرى للشبكات المسيطرة على السوق هي الأقوى والأعلى؟ والسؤال المطروح هو : كيف يمكن التوفيق بين الرغبة في الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيق هذه الإجراءات المتناقضة مع اقتصاد السوق؟

2- لدي بعض التساؤلات :

- أين هي النصوص التطبيقية للمادة 53 من قانون المالية لسنة 1998؟

- أين هي النصوص التطبيقية للمادة 59 من قانون المالية لسنة 1999؟

3- الرسم على التكوين العمومي والخاص :

**الرئيس:** السيد مكي مساهل، أظن أننا قد أنهينا النقاش الخاص بقانون المالية أمس، وأنا اليوم بصدد مناقشة الميزانيات القطاعية، فأعد الإطار (المؤشر) إلى توقيته الدقيق.

**السيد مكي مساهل :** (يوصل)، ينصب تدخلني، السيد الرئيس، على ميزانيتي التسيير والتجهيز لوزارة المالية... السيد الرئيس، السيد الوزير، أمامنا وثيقة تحتوي على جدول مقارنة النفقات حسب الهيئات وبآلاف الدنانير عن الاعتمادات التي تم التصويت عليها سنة 1999، والاعتمادات المقترحة لسنة 2000. وملاحظتي تتمثل في أنه سبق لنا وأن صوتنا على اعتمادات مخصصة للمصالح المركزية التي تتضمن الإدارة العامة والمحاسبة والإدارة العامة للجمارك في قانون المالية لسنة 1999. غير أننا نلاحظ اليوم تغيرا في هذا الجدول الذي أمامنا، على الرغم من أننا قد صوتنا على ما يأتي :

الإدارة المركزية : 1.081.300 دج،

المديرية العامة للميزانية : 951.138 دج.

إلا أننا اليوم أمام وثيقة تحتوي على أرقام أخرى مغايرة.

تدخله المكتوب - بما أن التدخل لم يكتمل - إلى السادة الوزراء للتكفل به. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

**السيد عبد الرحمن حبيبي:** شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

السادة ضباط الجيش الوطني الشعبي،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعتذر لزملائي النواب بالدائرة الانتخابية.

السيد الرئيس، يبدأ تدخلني بمباركة القرار الأخير الصادر عن فخامة رئيس الجمهورية والمتعلق بالتعيين في الوظائف العليا. أقول هذا، لماذا؟ لأن تجربتنا الماضية أثبتت أنه من السهل تعيين شخص على رأس دائرة، لكن من الصعب توظيف آخر في إحدى المديرات، لوجود المرسومين رقمي 89-225 و 89 - 224 اللذين لا يسمحان بالتوظيف إلا بعد إجراء مسابقة مهما كان نوع الوظيفة المطلوبة. ضف إلى ذلك، تقليص المناصب بطرق مختلفة.

السيد الرئيس، تعيش البلديات نقصاً في الكفاءات، ومعظم عمالها مؤقتون. ومازاد الطين بلة، هو عملية تنظيم الموارد البشرية للبلديات عن طريق المخطط السنوي والذي بفضل برزت عيوب كانت مدسوسة هنا وهناك. ونستبين على ذلك من خلال المشاكل التي بدأت تحدث بين رؤساء البلديات من جهة، ومفتشيات التوظيف العمومي من جهة أخرى أثناء تطبيق هذا المخطط السنوي. ومادمت في الجماعات المحلية، بودي أن أقول جملة مفيدة وهي: الإسراع في إعداد قانوني البلدية والولاية، وبدون تعليق. كما لا يفوتني، السيد الوزير، أن أنبه إلى العمليات الملتوية التي تجري عند عقد الصفقات العمومية. فما لمسناه مؤخراً مع السيد الوالي

أين تتجه هذه الاعتمادات التي لا نجد لها في أي مكان؟ يجب أن يعرف المنتخبون ماهي مساهمات دولتنا في مختلف هذه المنظمات الدولية حتى يتمكن من معرفة ما إذا كانت مفيدة لها أم لا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المبادرات الدبلوماسية الأخيرة لرئيس الجمهورية تبدو لنا إيجابية خاصة عندما يتعلق الأمر بـ :

1- إعادة إدماج بلادنا في إطارها الجيوسراتيجي والأورو مغربي.

2- التكفل بالمصالح العليا لبلادنا التي لا يمكن ذوبانها ولا تركيبها مع مصالح أي بلد آخر.

ثالثاً- ميزانية الأعباء المشتركة :

1- نجد أن الاعتمادات المخصصة للأعباء المشتركة باهظة جداً، إذ تمثل قيمة 331 مليار دج (أي بزيادة نسبتها 35,28٪) أي أكثر من 3/1 ميزانية التسيير.

2- من أجل فرض رقابة أكثر صرامة، يستحسن أن تتم طرق وعمليات تحويل الاعتمادات لفائدة الوزارات بطريقة تسمح لنا بمعرفة : من يصرف ماذا؟

3- تنقص الشفافية في عملية توزيع الاعتمادات. لذا، يجب أن تخضع كل مساهمات واشتراكات بلادنا في الصناديق والهيئات والشركات الأجنبية لقرار منتخب الأمة ومتابعتهم.

4- إن الكلام عن إعانات الدولة لحساب تصفية المؤسسات العمومية (الصفحة 409) أمر غامض ومؤلم في نفس الوقت. وعليه نريد معرفة بما يتعلق الأمر، حتى لا نشارك في تفكيك أدواتنا الاقتصادية.

5 - تحتاج النفقات المختلفة (المتنوعة) والمقدرة بأكثر من مليار دج، إلى تبرير.

6- أخيراً، لقد أحصينا ما لا يقل عن مرصدين (2) وثلاثة (3) مجالس عليا مجردة من أية أهمية...

**الرئيس:** شكرا السيد خالفة معمرى الذي يمكنه أن يقدم

البعض القليل منهم يؤكد صراحة أنه لا يملك سكنا ولا قطعة أرض، ولم يستفد أي قرض؟  
3- ما مصير بنادق الصيد لبعض المواطنين من عيار 12 ملم والتي أخذت منهم كحل وقائي ذات يوم؟

وفي الأخير، أختتم تدخلني، السيد الرئيس، بقطاع الضرائب، ذلك القطاع الذي يراه المواطن شبيها "بالغول"، أو قل: إن العلاقة بينهما مثل القط والفأر. فرغم الظروف الصعبة التي يعيشها موظفو هذا القطاع والذي ينطبق عليهم المثل الشعبي: "يامزوق من برة، واش حالك من داخل"، حيث لا وسائل مادية لهم مثل زملائهم في القطاعات المالية الأخرى، ولا وسائل تساعدهم على العمل، وأحيانا لا حماية لهم أثناء القيام بمهامهم التفقدية، بات من الضروري دعم القطاع بالوسائل المادية والبشرية الكافية للنهوض به خاصة، وبالجزائر عامة. هذا ولا يفوتني أن أشكر مدير الضرائب بولاية معسكر على تغيير الخريطة لبعض قباضات البلدية، لأنه لا يعقل أن يتوجه مواطنو بلدية "المامونية" إلى دائرة "البرج" ويتركون وراءهم قباضات معسكر، وأن يتوجه مواطنو بلديتي "زلالطة" و"نسبوت" إلى دائرة "وادي الأبطال" ويتركون وراءهم بلدية "تيغنيف"، وغيرهم كثيرون.

وفي الأخير، أتمنى أن نسعى جميعا إلى تغيير الثقافة التي سادت خلال هذه العشرة الأخيرة وفي جميع القطاعات. شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا السيد حبيبي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

**السيد علي هاشمي:** لسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.  
شكرا السيد الرئيس،  
معالي الوزراء ورفقاؤهم،  
السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السيدات والسادة الإعلاميين.

أثناء زيارته لإحدى دوائر ولاية معسكر، إلا دليل على ذلك.

السيد الوزير، بيدولي ولبقية زملائي في الولاية، أنكم فعلا بدأت تطلعون على ما كان يجري في ولاية معسكر. وما تصريحاتكم مؤخرا في اللجنة إلا دليل على ذلك.

السيد الرئيس، إن التخطيط هو أساس كل شيء. وعملية التحكيم التي تتم سنويا بين هذه الهيئة الوصية ومختلف المديرات عبر الولاية مشبوهة، إذ من غير المعقول أن تستفيد جهة في الوطن أكثر من جهة أخرى. ويبدو ذلك جليا في توزيع المشاريع التنموية على الولايات. وسيكون ذلك مؤكدا وبالأدلة في تدخل قادم بحول الله.

السيد الوزير، لم تكن ميزانية الحرس البلدي التي تخصص لهم، تصلهم كلهم ولفاندهم حقا، حيث بات من الضروري الإسراع في تدعيم هذه المديرات بكل الصلاحيات المخولة إياها قانونا، وإلا زادت الوضعية تدهورا. وعندنا من الأمثلة عن هذا الكثير الكثير، وإن "ما خفي أعظم" مثلما يقال.

السيد الوزير، أيعقل أن تكون الهياكل المحلية لكتابة الدولة المكلفة بالبيئة، عبارة عن مكاتب فقط؟ فهي لا تعرف الميزانية المخصصة لها، ولا تتصرف فيها ولا حتى تراقب الضرائب التي تصدرها على الأشخاص الذين يلوثون البيئة. فهل من تسهيل لهذه المفتشيات لاحقا؟!.

السيد الرئيس، اسمحوا لي مجددا أن أحيي تحية خاصة فخامة رئيس الجمهورية على القرار التاريخي الهام الذي استجاب لمطلب شريحة واسعة من الشباب والمتعلق بإعفائهم من التجنيد. هذا ولا يفوتني أن أنوه بالتنظيم والتحكم والاستقبال الجيد لأعوان مراكز التجنيد. ولكن أريد في هذا الباب أن أطرح أسئلة.

1- ما مصير قانون الخدمة الوطنية؟

2- هل من تكفل لبعض متقاعد الجيش الوطني الشعبي بعد قرار إخلاتهم للسكنات الوظيفية، خاصة وأن

أجل الحفاظ على قوته، فذهب إلى صرف أرقام فلكية من الأموال، أكثر من تريليون دولار سنويا، كفيلة بمسح ديون دول عانت كثيرا ممارسات النظام العالمي غير المتوازن -وهي ممارسات كانت من آثارها المديونية الرهيبة التي أرهقت تلك الدول يوما بعد يوم- أموال كبيرة كفيلة بمعالجة جزء كبير من مشكلة الجوع في العالم.

إننا نعيش وضعا دوليا غير متزن، يستوجب منا أن نسخر وأن نفعّل دبلوماسية قدراتنا مع تضامن الشعوب الحية وتعاون دبلوماسية الدول المتضررة والمنظمات والهيئات العالمية الرسمية وغير الرسمية كحقوق الإنسان إن كانت حقا تهتم بالإنسان وبحقوقه، وغيرها، لنتدارك الأخطاء على الأقل، ولنعالج هذا الوضع المخجل للإنسانية في بداية عهد جديد من الألفية الجديدة. إننا نعيش نظاما عالميا غير متزن. فهو بقدر ماينطلق بسرعه الصاروخية إلى التفوق، بقدر مايسخر هذا التفوق لصالح أجناس من البشر، أو أجناس أعلى على حساب أجناس أخرى. وإنني أعتقد باقتناع ويقين أن الإسلام السمح هو الصدر الحنون الذي يحنو على البشرية من كل الأجناس ويستوعبها، بدليل أن سجله جمع على مدار التاريخ العرب والعجم والمغول والأفارقة الأحرار دون تمييز، ذلك أن الإطار الضابط لحركة هذا الدين الحنيف قائم على أسس العدالة والمساواة والرحمة والتسامح والتقارب والتعايش والتعاون. ولا يفوتني بهذا الصدد أن أعرب عن أملنا في نجاح البدائل التي يطرحها عقلاء العالم الغربي اليوم، وأصحاب الضمائر الحية في إحلال التعاون المثمر البناء العادل، بدل المنافسة الشرسة، المستأثرة، الأنانية، المجحفة في مستوى الاقتصاد والسياسة. وهذا موجود اليوم.

وفيما يخص البلديات أقول: تعيش البلديات اليوم -السيد الوزير- تراكما، وميراثا ثقيلًا ضخما، وممارسات غير مشرفة، وديونا باهظة، وتناقضات، ونقصا في القوانين مع عدم الانسجام وغيرها، زيادة على المنازعات الكثيرة بين أعضاء مجالسها، وما يشوبها من ممارسات نخجل من ذكرها هنا....

نظرا إلى القوة العظمى التي اكتسبها النظام الدولي الجديد الذي أصبح له أثر كبير في السياسات الداخلية للدول في مستوى برامجها وخياراتها، الأمر الذي تطلب دبلوماسية أكبر واستغلالا لإمكانات أكبر مع ضرورة دعم السياسة الخارجية خصوصا في الوقت الراهن، فقد تحققت إنجازات مهمة وباهرة في عالم اليوم، لا يمكن التقليل من شأنها، حيث انخفضت معدلات الوفيات من الأطفال، وانخفضت نسب الأمية في العالم، وارتفعت معدلات الإنتاج بأسرع ما يمكن، وبرزت ثورة عالية وشبكة عظيمة في المواصلات والاتصالات، وتفجرت ينابيع هائلة من المعرفة والمعلومات. ولكن كل ذلك لصالح أمم على حساب أمم أخرى. وهذا جانب قاتم، شديد الظلام، يحتاج التوقف عنده ليس من قبيل التقليل من شأن هذه المنجزات، وإنما لإحداث توازن جاد وفعال في ساحة الحضور الدولي، لأن ما يصيب مجتمعاتنا الضعيفة من أوجاع ومتاعب زاد في خطورتها، وأحدث أوضاعا مجحفة أصبحت مكرسة في العالم وترتبت عليها آثار تدميرية اقتصادية وسياسية واجتماعية وزيادة عدد الجائعين في العالم. الذين نحن جزء منهم. وقارتنا السمراء التي هي بعدنا الإستراتيجي، بعد البعد العربي والإسلامي والمتوسطي، قد أصابها من الفاقة والفقر ما أصابها، وهي في حاجة ماسة إلينا. فقد أصابها الفقر أكثر من أي وقت مضى. والفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع، زيادة على التصحر الذي يزحف على الأرض المنتجة الشحيحة بسبب الجفاف الذي طال أمده، فأتسعت مساحات الصحاري بشكل لم يسبق له مثيل، وارتفعت معدلات درجة الحرارة في مناطق كثيرة بصورة تهدد مناطق الإنتاج الزراعي. وما نزال نعيش متوجسين خيفة بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه ثم الأخشاب فمصادر الطاقة التي هي في تناقص مستمر. كل هذا يهدد مستقبل الاقتصاد في هذه الأجزاء الكبيرة من عالم اليوم، خصوصا إفريقيا وكذا دول آسيا وغيرها التي تقاسمنا الكثير من الروابط المشتركة. فوجدنا أنفسنا، نحن أهل الجنوب، نواجه وحدنا مشاكل النفايات النووية والكيميائية، ونعاني المجاعة والفقر. والعالم في الطرف الآخر بلغ جنونه، من

الثلاث الآتية:

- 1 - التأشيرات،
- 2 - الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر،
- 3 - التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي.

ففيما يتعلق بالتأشيرات، نود معرفة حقيقة مدى التزام الدول الأجنبية، وأخص منها فرنسا، بتزويد الجزائريين بالعدد المصرح به، مع تسهيل الإجراءات. فهل تحقق ذلك؟

أما فيما يتعلق بالجالية الجزائرية المقيمة في المهجر، فهل فكرتم، السيد الوزير، في تحفيزات مادية ومعنوية تدفعها إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار؟ ومقابل ذلك، هل تنوون تقديم تسهيلات لهذه الفئة لتحويل أموالها بالعملية الصعبة إلى بنوك جزائرية دون رسوم إضافية؟. وأخيرا، لقد لاحظ الجميع في الآونة الأخيرة تهاطل زيارات رجال الأموال والأعمال على الجزائر. وعليه، بودنا أن نعرف إلى أين وصلت المحادثات معهم.

قطاع الداخلية:

سيدي وزير الداخلية والجماعات المحلية، لقد انبثقت عن الانتخابات المحلية قبل سنتين أولى المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة وارثة مجالس بلدية مشوية بعدة نقائص، نذكر منها:

- 1 - ديون خانقة مازالت عالقة إلى حد الساعة وحلها يبقى في حكم المجهول،
- 2 - قوانين لا تنسجم مع التوجه السياسي الجديد،
- 3 - حالة أمنية واقتصادية واجتماعية مزرية،
- 4 - إمكانات مادية منعدمة.

واستمر الوضع على ماكان عليه. بل نتج عنه أحيانا تزعزع الثقة بين المواطن والإدارة المحلية المنتخبة، نتيجة العوامل السابقة وكذا عوامل أخرى نذكر منها:

- الانسداد وانعدام الاستقرار في تشكيلة بعض المجالس،

**الرئيس:** شكرا السيد علي هاشمي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن.

**السيد محمد فادن:** شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ من حيث انتهى زميلي هاشمي حين ذكر الجراح. وبهذا الصدد أذكر -السيد الرئيس- بالسنة الماضية وبنفس المناسبة حين كنا نناقش الميزانيات القطاعية الخاصة بميزانية سنة 1999، حيث كنت حينها جد متألم حين أبلغتكم بوقوع مجزرة رهيبة ببلدية "تاجنة" (ولاية الشلف) والتي ذهب ضحيتها 54 جزائريا. واليوم كذلك أجد نفسي جد متألم لوقوع هذه الصبيحة مجزرة أخرى رهيبة دائما بولاية الشلف ذهب ضحيتها 19 مواطنا بريئا. وبهذه المناسبة، أقول إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: إننا نسجل خلا. وقبل هذه المجزرة، وقع اتفاق بيننا نحن نواب الدائرة الانتخابية لولاية الشلف، على أن نطلب موعدا من السيد وزير الداخلية قصد تبليغه بعض الانشغالات التي نراها بحجم الجبال في ولاية الشلف. فهل تقبل دعوتنا السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؟

سيدي ممثل وزارة الشؤون الخارجية. بودي أولا أن أتقدم إليكم أو إلى الدبلوماسية الجزائرية بخالص تشكراتي، لأنها برزت وبقوة في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية، وتمكنت من تحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية. وإذ أقول الدبلوماسية الجزائرية، فهذا يعني الجميع، ابتداء من فخامة السيد رئيس الجمهورية باعتباره موجه السياسة الخارجية، وكذا السيد وزير الخارجية بصفته منفذ هذه السياسة، دون أن ننسى كاتبي الدولة اللذين لهما علاقة بالقطاع، وجميع سفرائنا ومساعدتهم.

لايخرج الحديث عن قطاع الشؤون الخارجية عن النقاط

الحديث عن الضرائب أولا، وعن الجمارك ثانيا، وعن الخزينة العمومية ثالثا، وعن النظام البنكي والمصرفي رابعا، وعن أملاك الدولة، خامسا.

فيما يتعلق بالضرائب:

يبقى مستوى تحصيل الضرائب ضعيفا جدا نظرا إلى انعدام آليات فعالة تسمح برفعه. لهذا أقترح:

- اعتماد بعض التجارب الدولية في هذا الميدان، كإنشاء منصب محضري الضرائب تكون مهمتهم جمع الضريبة وتحصيلها،

- ضرورة التنسيق مع قطاع العدالة من أجل تكوين قضاة متخصصين في الدعاوى الجبائية التي تنظر فيها المحاكم الإدارية.

ثم إن اقتراح رفع ضريبة التأخير عن الدفع في مشروع هذا القانون ليس حلا جذريا، لأن المدين بالضريبة يمكنه طبقا للقانون، تقديم طعن لمراجعة المبلغ الأصلي للضريبة. وفي هذه الحالة، قد يخفض المبلغ الجديد إلى حد كبير. وفيما يخص قطاع الجمارك...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد فادن، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة.

**السيد امحمد بوعزارة :** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

سأتناول في تدخلي هذا قطاعين، يتعلق الأول بالشؤون الخارجية والثاني بالداخلية والجماعات المحلية والبيئية.

السيد الرئيس،

ما من شك أن نجاح السياسة الخارجية يعود إلى مجموعة من العناصر أبرزها الاستقرار الداخلي، وديناميكية الرجال ووضوح الخطاب السياسي، وعدم سقوطه في المتناقضات. والحقيقة أن الغبار الذي نفض

- الضغوط الممارسة من قبل الوصاية،

- قضية توزيع السكنات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نلتمس من معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، أن يجيبنا عن السؤالين الآتيين:

1 - هل فكرتم في إيجاد حلول قانونية لقضية توزيع السكنات من قبل المجالس المنتخبة؟ ألم يحن الوقت لإعادة هذه الصلاحية إلى الإدارة بعد أن ثبت فشل التجربة؟

2 - هل التقسيم الإداري الحالي ملائم؟ وهل من مبرر دستوري لوجود الدوائر وكذا محافظة الجزائر الكبرى؟ وهل يتحتم علينا الإبقاء على عدد 1541 بلدية، في حين يسمح القانون الساري المفعول بإقامة فروع بلدية بإمكانها أداء الخدمات العمومية المطلوبة منها؟ وللتذكير، فإن الدستور الجزائري لا ينص على الدوائر ولا على المحافظات الكبرى.

وأخيرا، ألتمس من السيد وزير الداخلية:

1 - التفكير في إنشاء منصب إداري في مستوى كل بلدية يعنى بإعطاء مسيري الإدارة المحلية الاستشارة القانونية.

2 - تسوية وضعية الموظفين المؤقتين المعيّنين بحكم المرسوم رقم 97 بصفتهم مستشارين تقنيين، علما أن عددا كبيرا منهم لم يمكن من إجراء مسابقة التوظيف الدائم نتيجة إما لنقص الاعتمادات والمناصب المالية، أو لأسباب أخرى.

أما فيما يتعلق بقطاع المالية، فليس لي السيد الوزير بلومه على السياسة المالية المنتهجة التي ترمي إلى شفافية أوسع وإلى ديمقراطية أكبر حتى أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة أو قيمة مديونيتها الخارجية حديث المقاهي يتداولهما الناس في الشوارع والطرق. وأنا أعتبر أن السياسة المالية من أسرار الدولة التي يجب كتمانها، لأن العدو يستعملها قبل الصديق.

ومن جهة أخرى، فإن الحديث عن قطاع المالية يعني

**السيد امحمد بوعزارة:** (يوصل)، أقول إنهم كانوا أنصارا للمحرومين ومدافعين عن القضايا العادلة وعن حركات التحرر أينما كانت. ذلك هو موقفني، ولست في هذا المقام في حالة تبرير. فما ناديت به سابقا لم يكن تخليا أو دعوة للتخلي عن ناصرو ثورة الجزائر ووقفوا إلى جانبها وقت الشدائد والمحن، وأزروها في مختلف المحافل. لكن تجعلني البراغمية متشبثا برأيي ومدافعا عن موقفني، ذلك أن دبلوماسية الترف مع من لا مصلحة لبلدي معهم سواء أكان ذلك تجاريا أم اقتصاديا أم سياسيا أم دبلوماسيا، قد ولت إلى غير رجعة في هذا العالم الذي تزحف فيه العولمة بسرعة رهيبية.

يتعلق القطاع الآخر الذي أود التدخل بشأنه بالداخلية والجماعات المحلية والبيئة.

سيدي الوزير،

تعتبر البلدية، من دون شك، حجر الأساس في بناء أية تنمية محلية وتحقيقها. ولقد ثمن المشروع المعروف علينا المالية المحلية بدعم الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية. هذا أمر مهم.

فالعجز الذي تعانيه مئات البلديات يعود إلى عوامل عديدة أبرزها عدم امتلاك بعضها لأي مورد إضافي خارج الميزانية التي يخصصها لها الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية. لكن أهم عامل لهذا العجز، يعود أساسا إلى سوء التسيير في أغلب البلديات، وإلى عجزها عن التفكير في إيجاد موارد مالية كافية وفق خصوصية كل بلدية ومحيطها.

مثلا، تقام على تراب بعض البلديات أسواق أسبوعية، ومع ذلك لم يبادر مسؤولوها إلى تحصيل ولو دينار رمزي واحد عليها. وتملك بلديات عقارات وتنتظر الأوامر التي تأتيها من فوق دون أن يتخذ مسؤولوها أية مبادرة لإضافة إيرادات إلى ميزانيات بلدياتهم.

صحيح أن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

عن الجزائر في الأشهر الأخيرة، يجعلنا مرتاحين لما تحقق لفائدتها ولصالح دبلوماسيتها.

لقد سبق لي أن طالبت العام الماضي، ومن هذا المنبر بالذات عند مناقشة الميزانيات القطاعية، برفع الموارد المالية المخصصة أساسا للنشاط الدبلوماسي الذي يبرز صورة الجزائر، لأن ما لاحظته آنذاك أن بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج، في الوقت الذي تقيم بعض الدول التي ليست في أهمية الجزائر استراتيجيا نشاطات متعددة الجوانب، تتكشف إلى أبعد الحدود نظرا إلى مواردها المالية المحدودة.

وإذا كانت ميزانية وزارة الخارجية لسنة 2000 قد ارتفعت بشكل محسوس، فإن المبلغ المخصص للنشاط الدبلوماسي بقي للأسف على حاله.

صحيح أنه تقرر، في إطار هذه الميزانية، فتح مقرات جديدة لممثلياتنا تشمل الإقامات، إلا أن هذه المقرات ستبقى مجرد حيطان لا تنطق، لأن صداها قد لا يصل بعيدا.

سيدي الرئيس،

لا أزال عند رأيي الذي أعلنته سابقا عندما دعوت إلى تجميع بعض السفارات في عواصم مهمة وكبرى لتكون منابر ومخابر حقيقية لخدمة المصلحة العليا للجزائر في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والدبلوماسية طبعاً.

وإذا لم يفهمني السيد الوزير، على ما يبدو، آنذاك، فإنني أوضح أن المبادئ التي تربيت عليها، والحزب الذي أنتمي إليه، والبلد الذي رضعت حليبه، كانوا دوما أنصارا للمحرومين ومدافعين عن القضايا العادلة...

**الرئيس:** أستسمحك السيد بوعزارة.. رجاء أطلب مرة أخرى من الإخوة النواب توقيف أجهزة هواتفهم النقالة، فقليلا من الاحترام يا إخواني. تفضل السيد بوعزارة، واصل.

التقيد به. وأحيل الكلمة إلى صحفي سابق آخر وهو السيد بلقاسم ملاح.

**السيد بلقاسم ملاح:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الضباط.

سينحصر تدخلني في القطاعات الآتية: الدفاع الوطني، الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، فالمالية.

1 - قطاع الدفاع الوطني: تلعب الجيوش دورا هاما في كل بلدان العالم. والمعروف أن ميزانية الدفاع تحتل المرتبة الأولى عالميا بالنسبة إلى القطاعات الأخرى. وهي في تزايد مستمر سنويا نتيجة التطور التكنولوجي السريع الذي يدخل هذا المجال ويتطلب صرف أموال باهظة.

لهذا عرفت ميزانية الدفاع الوطني في مشروع ميزانية سنة 2000، زيادة نسبتها تقدر بـ 16,43٪، على أن تبدأ المؤسسة العسكرية في تطبيق برنامج تحديث الجيش الوطني الشعبي، وفي تشجيع البحث العلمي داخلها، حتى تتمكن من تكوين جيش محترف.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في جميع المجالات منها المحافظة على سلامة التراب الوطني والدفاع عنه وحماية الجمهورية وكذا تقديم الخدمات في مجال الصحة العسكرية خاصة لمواطني المناطق النائية، من حيث العلاج والتكوين ومد يد المساعدة.

لهذا يجب تخصيص الاعتمادات اللازمة لتكوين أفراد الجيش في جميع المجالات، ولاكتساب جيش محترف يضاهاى الجيوش في مختلف بلدان العالم. ثم بالنظر إلى ارتفاع أسعار التجهيزات العسكرية التي يحتاجها الجيش الوطني الشعبي وكذا إلى المصاريف التي تتطلبها عملية التكوين، تبقى ميزانية الدفاع الوطني منخفضة.

والبيئة، وهو مشكور، يبادر هذه الأيام بتكثيف اللقاءات التحسيسية والملتقيات لإشعار هؤلاء القائمين على شؤون البلديات بوجوب التفكير الجدي لتجاوز الصعوبات وانتهاج طرق علمية لتسيير البلديات بما يخدم مصلحة المواطنين. ولكن هل "يصلح العطار ما أفسده الدهر"، كما يقول المثل؟ إذ يبدو أن النتائج التي تمخضت عنها انتخابات 23 أكتوبر، وما أفرزته من واقع معاكس في أغلب البلديات، هي إحدى المسببات الرئيسية للآثار السلبية التي تعيشها هذه البلديات اليوم، إضافة إلى ما أفرزته المراحل السابقة من تسيير سيء تجسد اليوم في عجز مالي وفي صراعات تهز أكثر من بلدية، بل وانقلابات وانقلابات مضادة أصبحت "موضة" يتفنن فيها هذا الفريق ضد ذلك حتى كادت المصلحة الوطنية تغيب في خضم هذه الصراعات المحمومة التي أخلت بالتنمية، وزعزعت ثقة المواطن في منتخبه وبلدياته.

السيد الرئيس،

يجب أن تعيد المشاريع القانونية التي سوف تقدم مستقبلا والمنظمة للمجالس المحلية المنتخبة الاعتبار الحقيقي إلى المنتخب ....

**الرئيس:** انقضى الوقت المخصص لك السيد امحمد بوعزارة... سنضيف إليك نصف دقيقة.

**السيد أمحمد بوعزارة:** (بواصل)، شكرا سيدي الرئيس، .... أقول : أن تعيد الاعتبار الحقيقي إلى المنتخب وإلى صوت المواطن حتى لا تُحوّل هذه المجالس إلى حلبة للصراعات السياسية بدلا من أن تكون ورشات حقيقية للتنمية المحلية المنشودة.

هذا ويتعلق الجانب الثاني الذي أرى وجوب إعطائه حقه في هذه الميزانية، بحماية البيئة...

**الرئيس:** شكرا للسيد امحمد بوعزارة. الوقت هو الوقت وأنت رجل إعلام سابق وتعرف قيمته وحقه. فالرجاء

وفي الأخير، أقترح على الجهة الوصية إعادة فتح مدارس " أشبال الثورة" المعروفة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، والتي تخرج منها العديد من الإطارات التي تتمتع بروح الانضباط وبروح المسؤولية والوطنية والتي تعتبر إحدى ركائز الجيش الوطني الشعبي الحديث، وتعد مفخرة لجزائر الثورة.

انتقل الآن إلى قطاع الداخلية والجماعات المحلية . عرف هذا القطاع زيادة في الاعتمادات المخصصة له بنسبة 12,25٪ . وهو ما ينعكس إيجابيا عليه سواء على المستوى المحلي أم الوطني. فعرفت ميزانية مديرية الأمن الوطني زيادة بنسبة 9,20٪، والحماية المدنية 5,88٪ ، والمديرية العامة للمواصلات والبيئة 20,27٪، ومديرية الحرس البلدي 37,58٪ . وهي زيادات تستوجب على وزارة الداخلية الإسراع في تقديم مشروع قانوني البلدية والولاية للمجلس ، لتسيير البلدية والولاية بقانون يتماشى والتوجهات الجديدة وتتمكنا من حل المشاكل التي ترتبت على الفراغ القانوني في المستوى المحلي. كما أقترح على السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية الإسراع في إعداد مشروع قانون أساسي للولاية ورؤساء الدوائر، وإخضاع السادة الولاة لليمين الدستوري أمام رئيس الجمهورية عند تعيينهم .

وفيما يخص البلديات ، فإن عددا كبيرا منها يسجل عجزا ماليا. فمن بين 1551 بلدية ثمة حوالي 1200 بلدية عاجزة ، وهو ما يمثل نسبة 80٪ من عدد البلديات في المستوى الوطني. وجاء هذا الوضع نتيجة التقسيم الإداري الارتجالي من جهة ، وإلى ضعف إيرادات بعض البلديات التي لا تتجاوز إيراداتها مبلغ 0,2 دينار من جهة أخرى . فهي لا تستطيع دفع أجور عمالها نتيجة سوء تسيير البعض ، وبسبب التركة التي ورثها المنتخبون مؤخرا من مرحلة انتقالية سادتها الفوضى منذ سنة 1991. لهذا وجب على الوزارة إيجاد حل لمشاكل البلديات العاجزة وتقديم ميزانية خاصة لها .

كما أقترح تنصيب لجنة وطنية لدراسة المشاكل الحقيقية

إننا نمتلك كليات عسكرية تكوّن في المجال الجوي والبري والبحري ولديها سمعتها، حيث كونت العديد من الإطارات العسكرية للدول الشقيقة في إفريقيا وغيرها. وما تزال هذه الدول ترغب في تكوين إطارات أخرى في هذه الكليات التي لديها من الخبرة ما يسمح لها بتكوين جيش محترف وعصري.

ودائما في قطاع الدفاع الوطني، نقترح على السلطة الوصية إشراك جيشنا في الجيوش الدولية الموجهة إلى حفظ السلام وفك النزاعات في بؤر التوتر واكتساب التكوين الميداني.

وفي هذا الصدد، نفتخر بالحماية المدنية التي تشارك فرقها في مهمات البحث والإنقاذ في مختلف البلدان التي تتعرض للكبات. وتشارك إحدى هذه الفرق اليوم في مهمة إنقاذية في تركيا التي تعرضت لزلزال، وهي تؤدي مهمتها على أحسن وجه. ونحن نحييها على ذلك.

ومن جهة أخرى ندعو إلى وجوب تضمين الجهود والتضحيات التي قدمها أفراد الجيش الوطني الشعبي من ضباط صف وضباط وجنود وشبه العسكريين منذ بداية التعددية أي منذ سنة 1989 إلى يومنا هذا، حيث لم يستفيدوا منذ سنة 1991 لاعتلة أسبوعية ولا عطلة سنوية.

لذلك أقترح أن يستفيدوا ما يعرف بالشهر الثالث عشر (13) كتشجيع مادي لهم على الجهود التي بذلوها فداء للوطن.

وفي مجال النشاط الاجتماعي لهذا القطاع، أقترح زيادة في الميزانية المخصصة له برفع نسبتها من 32,24٪ إلى 50٪ حتى يتمكن أفراد المؤسسة العسكرية المحالين على التقاعد من الحصول على قروض لشراء مساكن أو بنائها بعد إتمام مدة خدمتهم في الجيش، وهذا حفاظا على كرامتهم .

كانت الدولة قد وصلت إلى تحقيق التوازنات المالية الكبرى، فإن النمو أو الرفاهية الاجتماعية بالنسبة إلى المواطن البسيط تبقى بعيدة المنال، ولكن ليست مستحيلة التحقيق .

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الدور التنموي للبلدية التي تواجه في الميدان مشاكل متشعبة من بطالة وأزمة سكن ومشاكل الطرقات وغيرها .

ومن هذا المنطلق، فإن كل سياسة تنموية لا تأخذ بعين الاعتبار المجلس البلدي المنتخب الذي يجسد سلطة الدولة في المستوى القاعدي، والإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب من خلاله عمل السلطات العمومية، باعتباره يمثل قاعدة لا مركزية الدولة مثلما كرسها الدستور، فهي سياسة لا تعكس واقع البلديات اليوم وهو واقع صعب ومأساوي. لقد كنا نعتقد أن انقضاء عهد المندوبيات التنفيذية بكل ما قيل عنه من فساد ونهب للأموال العمومية وانتهاك لحرمة القانون واغتصاب لحقوق المواطن وغياب للدولة بغياب المنتخبين، واستبداله بمجلس منتخب سيد في إقليم حكمه، وسيد في مواكبة طموح مواطنيه، قد يؤدي إلى واقع أفضل وأحسن. لكن سرعان ما شاهدنا بلديات عاجزة، ومجالس حلت وأخرى جمدت، ورؤساء مجالس أقيلا من مناصبهم. فازدادت ديون البلديات بشكل مذهل، إذ بعدما كانت تقدر بمبلغ 4,96 ملايين دينار سنة 1995، وصلت سنة 1998 إلى 18,82 مليار دينار. فأين ذهبت هذه الأموال؟ وأين هو الدور الرقابي للدولة في صرف الأموال العمومية المحلية؟ أيعقل ألا تملك بلدية شاحنة لجمع القمامات والفضلات المنزلية، حيث تنقل في جرارات متطايرة ورائحتها الكريهة منبعثة، في الوقت الذي يقتني الرئيس ونوابه المكاتب الفاخرة والسيارات الفخمة، وتصرف أموال كبيرة لتغطية تكاليف البنزين المرتفعة ؟

ونحن إذ نسجل هذه الملاحظات ، نتقدم بتحية تقدير إلى كثير من رؤساء البلديات الذين استطاعوا- رغم

للبلديات بعيدا عن طرق نزع الثقة وما إلى ذلك. ومن بين المشاكل التي يجب دراستها، مشكل السكنات التي لم يتم تسليمها، ومشكل العقار وكذا إعادة النظر في التقسيم الإداري.

ومن مشاكل البلديات حاليا، مشكل الشبكة الاجتماعية. ولهذا نطلب من السلطة الوصية إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية .

كما نقترح على السيد وزير الداخلية تفويض السادة الولاية لتحويل الاعتمادات من قطاع إلى آخر. وهو ما كان معمولا به في قوانين المالية السابقة وألغي بموجب قانون المالية لسنة 1999.

أما فيما يخص قطاع الشؤون الخارجية الذي يعكس صورة الجزائر في الخارج ، فقد استطاع في السنوات الأخيرة ، رغم الحصار المفروض علينا، إيصال صوت الجزائر إلى كل البقاع. فكم من وفود زارت البلاد...

ولهذا، أرى أن ميزانية القطاع تبقى دون المستوى ، لأن 60% منها تخصص لأجور المستخدمين ، وعلى ...

**الرئيس:** شكرا للسيد بلقاسم ملاح ، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد تيجني.

**السيد محمد تيجني:** لسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

إطارات الجيش الوطني الشعبي ،

السادة الصحفيين والصحافيات،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

تعيش الجزائر واقعا يتميز بأزمة متعددة الجوانب . وإذا

تلك التي تضررت من الأعمال الإرهابية والتي يجب أن تولى العناية الزائدة حتى تصبح في مستوى البلديات الأخرى. وفي هذا الصدد ، فإننا نشمن إنشاء مديرية على مستوى وزارة الداخلية تقوم بالتكفل بالحرس البلدي حتى نقل العبء عن صناديق ما بين البلديات.

- ضعف الاستثمار خاصة في البلديات الفقيرة والريفية.

فكيف لهذه البلديات أن تحسن وضعها المالي ؟ وكيف يمكن مساعدة البلديات على التخفيف من معاناة مواطنيها في مجالات التزود بالمياه الصالحة للشرب، وإنشاء شبكات تصريف المياه القذرة، ونحن نلاحظ أن محطات تصفية المياه القذرة في البلديات المطلة على البحر، معطلة بنسبة 90٪، فأصبحت تقذف في البحر مما أدى إلى تلوث خطير للبيئة، وإلى انتشار الأمراض الخطيرة؟

نفس الشأن يقال بالنسبة إلى شق الطرقات والمسالك في المناطق الريفية، وبناء المدارس ، والمطاعم المدرسية، خاصة وأن غذاء الأطفال اليوم في الجزائر العميقة أصبح ينحصر في الخبز و" القازوز" . ذلك أن المطاعم التي تمكن الطفل من أخذ وجبته الغذائية كاملة، منعدمة. ولذلك نلاحظ أن انتشار الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في تزايد مستمر ...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد تيجني ، وأحيل الكلمة إلى السيد خليل مسعودي.

**السيد خليل مسعودي:** شكرا سيدي الرئيس .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي ، زملائي النواب،

سلام الله عليكم .

سأتطرق في تدخلي هذا الخاص بمناقشة الميزانيات القطاعية ، إلى قطاعي المالية والداخلية .

الصعوبات المالية التي تواجههم- تبني سياسة التقشف في النفقات، وبالتالي التخفيف من المعاناة اليومية للمواطنين.

وإذا عدنا إلى وضعية البلديات، فإننا نجد 1249 بلدية من بين 1514 بلدية أي نسبة 80٪ من مجموع البلديات، تعاني عجزا ماليا ومن بينها 600 بلدية تعاني توقفا اقتصاديا.

ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المزري الذي تعيشه البلديات: -التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي أدى إلى بعثرة الإمكانيات المالية على بلديات صغيرة وفقيرة. وإذا أردنا اعتماد مثال على ذلك، فبلديات ولاية البليدة نموذج، كالسوحان والجبايرة وعين الرمانه وحمام ملوان ووادي جر وغيرها التي تعيش أزمة حقيقية في تسيير أمور المواطنين. وأهل مكة أدري بشعابها .

وعليه، يجب العمل على إحداث تجمعات للبلديات، خاصة ونحن نعيش عصر العولمة والتكتلات الإقليمية والدولية، حتى نقتل من المشاكل التي تعيشها، وهذا ما يقودنا إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري .

- عدم توزيع الثروة بين البلديات توزيعا عادلا. إذ ثمة بلديات يتجاوز دخل الفرد فيها 9000 دينار، بينما لا يتجاوز دخل الفرد في بعض البلديات 5000 دج. وعليه، لا بد من تدارك الوضع، وهذا دور منوط بالصندوق المشترك للجماعات المحلية، حيث عليه تقليص الفارق الموجود بين البلديات الغنية والفقيرة .

- تخصيص الجزء الأكبر من أموال البلديات لنفقات التسيير بنسبة 89٪، تخصص نسبة 71٪ منها للأجور .

- ضعف التأطير ونقصه في التسيير المالي والإداري الحديث للبلديات بما يتماشى والتطور الذي يعرفه عصرنا في هذا المجال .

- الوضع الأمني الذي زاد في متاعب البلديات خاصة

نطبق بذلك عليها المثل : " تمخض الجبل فولد فأرا " .  
وهكذا يبقى المشكل مطروحا، وتبقى 1249 بلدية عاجزة  
ماليا ومعطلة ومشلولة، وتبقى دار لقمان على حالها .

ودائما بخصوص قطاع الداخلية، نندد بإقدام الوصاية  
على اقتطاع مبالغ مالية أليا من ميزانية البلديات لتمويل  
مشاريع قطاعية أو مشاريع أخرى غريبة عن البلديات  
المعنية، وتقام في كثير من الأحيان خارج ترابها وهذا  
بالرغم من المشاكل التي تعيشها .

أما فيما يتعلق بقطاع المالية، فإضافة إلى ما تتحمله  
وزارة المالية من مسؤولية في اللجنة الوطنية لإصلاح  
المالية المحلية، وفي تمويل البلديات، وفي التعاون مع  
مختلف القطاعات وخاصة وزارة الداخلية والجماعات  
المحلية من أجل تذليل الصعوبات والمشاكل التي  
تعانيها البلديات؛ فإنني أتطرق إلى الجانبين الآتين:  
التهرب الجبائي والجمارك .

1- فيما يخص التهرب الجبائي الذي أصبح ممارسة  
عادية ومتكررة بل هوية يتعاطاها أصحاب الأموال تارة  
بالتحايل على القانون واستغلال فراغاته، وتارة أخرى  
بالرشوة والمحسوبية، فأناشدكم يا سيادة الوزير أن  
تزدونا وتنورونا بالمعلومات الخاصة بالوسائل المادية  
والبشرية المتوفرة لدى كل ولاية، وذلك بإعداد خريطة  
وطنية تبين لنا مستوى التحصيل الجبائي حسب كل  
ولاية، وهذا ليطلع عليها المواطنون، إذ من حقهم ألا  
تكون الأرقام سرا من أسرار الدولة. ومن حقهم قبل كل  
شيء أن يروا كيف يكافأ الحريص والموفر وكيف يعاقب  
المبذر والمرتشى !!

2- الجمارك : وأما فضائح الجمارك الجزائرية والتي  
تطالعنا بها الصحف يوميا على صفحاتها الأولى، فأقل  
ما يمكن أن يقال عنها أنها مما يندى لها الجبين، حتى  
وإن كان هذا الأمر معروفا لدى العام والخاص والمتجاهل  
قصدا من قبل المسؤولين .

إن هذه المؤسسة كانت وما تزال شبيهة بخيط العنكبوت

ففيما يخص قطاع الداخلية، وبعد قراءة متأنية ومركزة،  
وجدت أن الاعتمادات المخصصة لتنمية البلديات ضمن  
البرامج المعتمدة للسنتين الماضيتين 1998 و1999،  
ومقارنة بالبرنامج المسطر لسنة 2000 ، لا تعكس  
الواقع الذي تعيشه البلديات وتعانيه .

فالمبلغ الذي كان مخصصا للسنتين الماضيتين يقدر بـ:  
18 مليار و200 مليون دينار جزائري. لكنه قد انخفض  
سنة 2000 إلى مبلغ 700 مليون دينار، مع العلم أن  
مخططات التنمية البلدية لم تؤد دورها منذ سنوات. وقد  
حولت عن هدفها كما حدث للصندوق المشترك للجماعات  
المحلية .

السيد الرئيس، انطلاقا من هذه الملاحظة التي قدمتها  
كمثال، فإنني أعتبر أن العناية بحل المشاكل التمويلية  
للبلديات، ومسح ديونها، أصبحا شعارا طالما تغنت  
الحكومة به ، لكن دون أن يحقق أية نتيجة .

وإن إصلاح المالية المحلية الذي تردد على لسان أكثر من  
وزير في كل لقاء مع المنتخبين المحليين، لم يتحقق في  
الواقع الملموس. ولا أعتقد أن المادتين 55 و56 من  
مشروع قانون المالية لسنة 2000، والقاضيتين بتحويل  
رسوم الرخص العقارية ( رخصة البناء ورخصة التجزئة  
ورخصة الهدم ) وكذا رسوم بعض الإعلانات الإشهارية،  
سوف تغير شيئا من الصعوبات المالية و في موارد  
البلديات، ذلك أن كثيرا من البلديات لا تعرف نشاطا  
إشهاريا، وأن سكانها غير قادرين حتى على ترميم  
مساكنهم. فما بالكم بالقيام بعمليات الهدم وإعادة البناء  
من جديد !!

وعليه، أعتبر أن الإجراء الذي جاءتنا به اللجنة الوطنية  
لإصلاح المالية المحلية والتي تعمل تحت إشراف قطاعي  
الداخلية والمالية، يعبر عن عدم قيامها بأي جهد يستحق  
الذكر. وإلا كيف نفسر طول المدة التي استغرقتها في  
العمل ولم تقدم شيئا إلا فيما يخص رسم الطابع الذي  
كانت تحصله الخزينة العمومية وحول إلى البلديات؟

اضطرابات كبيرة نتيجة عدم الوضوح في الصلاحيات سواء بين المنتخبين أنفسهم أم بينهم وبين أعوان الدولة وحتى مع المواطنين.

ولم ترض هذه الضبابية ، في نهاية المطاف ، لا المواطن ولا حتى الدولة نفسها ، بحيث نرى يوميا عبر الصحف الوطنية ضجيجا كبيرا يخص تسيير هذه المؤسسات القاعدية .

وحتى التغيير الواسع في سلك الولاة ورؤساء الدوائر ، يبقى مجرد تغيير أشخاص بأشخاص آخرين مادامت سياسة التسيير باقية على حالها . وبالمناسبة نتساءل عن جدوى الاستحداث ، في السنوات الماضية ، لكتابة الدولة للإصلاح الإداري التي لم تحقق نتائج من شأنها أن تحسن الطرق والأدوات . هذا ، ومن أجل التكفل الحقيقي بهذا القطاع ، أقترح على حضراتكم ما يأتي :

- الإسراع في تقديم القانونين المذكورين أعلاه ،  
- إعادة النظر في النصوص المتعلقة بالمالية المحلية سواء في الجانب الجبائي أم في طرق تنفيذ الميزانية في ضوء اقتصاد السوق ،

- إعادة النظر في أجور المستخدمين والمنتخبين ، لأن المرتبات بحجمها الحالي لا تشرف في شيء ، بل ونجمت عنها سلوكات غير قانونية . وفي هذا الباب أفتح قوسا لأقول للسيد وزير الداخلية (على الرغم من أن معظم النواب تدخلوا في هذا الموضوع في مناسبات سابقة ، فإن المشكل بقي مطروحا مع الأسف الشديد ، إذ لا يمكن لموظف في البلدية أو رئيس البلدية المنتخب الذي يعتبر الشخصية الأولى والقاضي الأول في البلدية ، أن يعيش بالمرتب الحالي والمقدر بمبلغ 13.000,00 دج ، إنه يعاني صعوبات كثيرة ) .

- تعميم استعمال الإعلام الآلي في كل المصالح الإدارية .  
- وأخيرا ، مسح الديون المتراكمة على البلديات مع إعادة النظر في الشبكة الاجتماعية ، وشكرا جزيلاً .

الذي تقع في فحه الفريسة الضعيفة ، لأن الفريسة الكبيرة تقطعه وتمزق خيوطه وتمر سالمة آمنة غانمة . وبهذا الشأن أسأل: ماهي التدابير والإجراءات الحازمة والصارمة والعاجلة التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل تحسين جلب الجباية الجمركية؟ وشكرا .

**الرئيس:** شكرا للسيد مسعودي ، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال الدين عمار بوجلال .

**السيد كمال الدين عمار بوجلال :** شكرا سيدي الرئيس .

سيدي رئيس المجلس ،

السادة الوزراء ،

السادة ممثلي الجيش الوطني الشعبي ،

السيدات والسادة النواب .

عند تصفحي لمختلف الميزانيات القطاعية ، ارتأيت أن أتدخل في قطاع الداخلية والجماعات المحلية الذي على الرغم من الزيادة المسجلة في ميزانيته والمقدرة بنسبة 12٪ ، يبقى يتطلب المزيد لكونه قطاعا هاما جدا وذا صلة مباشرة بمواطن الجزائر العميقة .

لم يعط هذا القطاع المتكون من عدد كبير من المؤسسات المركزية والجماعات المحلية والإقليمية ، المكانة اللازمة واللائقة به رغم تعاقب الحكومات السابقة ، بحيث ما تزال البلديات والولايات تسيير بنصوص قديمة لا تواكب التغييرات التي تشهدها نهاية هذا العصر .

لهذا يجب على الحكومة والدولة أن تتحملا كل مسؤولياتهما قصد رسم سياسة واضحة وسريعة في نفس الوقت ، من أجل إيجاد آليات وقواعد جديدة تنهي الاختلالات المسجلة في تسيير هذه المؤسسات الإقليمية

وفي هذا الصدد ، نلاحظ أن قانوني البلدية والولاية اللذين طرحا للدراسة والإثراء على مستوى عدة لجان مركزية ومحلية ، لم يبرزوا للوجود ، مما تسبب في

جسما لا رسما؟ أي أن عمال هذه المؤسسة الملغاة يأخذون أجورهم ولا يقدمون شيئا، فضلا عن أن أجورهم ارتفعت وصارت سببا في ارتفاع ميزانية رئاسة الجمهورية بنسبة 4,43٪.

ولا نذهب بعيدا في حديث التقشف والتقليص . فأمامنا وزارة الخارجية التي ارتفعت ميزانيتها فيما طالعنا به مشروع ميزانية الدولة بنسبة نراها عالية جدا وغير منطقية، إذ يمكن أن نبرر ارتفاع ميزانية كثير من الوزارات نظرا إلى النمو الديمغرافي كالتربية والسكن والصحة، ونظرا إلى البحث العلمي. أما نمو شيء جديد في وزارة الخارجية كجلب المستثمرين مثلا، فذلك لم يحصل في اعتقادي. فأين محل الزيادة في هذا المضمار؟

أنا أختلف مع الزملاء الذين تكلموا عن الدبلوماسية الجزائرية، وقالوا إنها جلبت المستثمرين وبلغت صوت الجزائر للخارج. وأسأل: هل نجحت فعلا الدبلوماسية الجزائرية في إقناع المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الجزائر، خاصة منهم إخواننا العرب أرباب الأموال؟ أنا أجيب: لا.

كما أعتقد أن الدبلوماسية الجزائرية والسفراء قصروا كثيرا في مهامهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم نسمع إلى حد الآن أية إدانة من قبل الحكومة الجزائرية لما يقوم به بقايا الملاحدة الروس في جمهورية الشيشان الإسلامية من تقتيل وتشريد واغتصاب وانتهاك لحقوق الإنسان. أليست هذه الجمهورية جزءا من الأمة الإسلامية؟

كان الأولى بنا أن نفق الكثير لتكوين إطارتنا الجزائرية بالخارج حتى نتمكن من الخبرة التي يمتلكها غيرنا من الدول المتطورة.

إن زيادة نسبة 5٪ في نفقات التكوين في الخارج غير كافية نظرا إلى أعداد الإطارات الجزائرية المؤهلة للتكوين في الخارج .

**الرئيس :** شكرا للسيد كمال الدين عمار بوجلال ، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي .

**السيد أحسن عربي:** شكرا سيدي الرئيس .

لسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس ،

معالي الوزراء ،

السادة ممثلي الجيش الوطني الشعبي ،

الإخوة الصحفيين والصحفيات ،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إن ما استبشرنا به خيرا واستبشر به الشعب الجزائري أيضا، هو إعلان رئيس الجمهورية عن التقليص من نفقات رئاسة الجمهورية بعد إلغاء مناصب مالية كان أصحابها يتقاضون أجورهم تحت شعار ( الراحة والتشميس ) . ولقد ظننا أن هذا التقليص سيسري مفعوله في كل مؤسسات الدولة بدءا بالمستشارين الذين ذكرهم رئيس الجمهورية ، وبالإلغاء وساطة الجمهورية ، وانتهاء بأولئك الذين يأخذون أجورهم تحت غطاء مكلف بمهمة غير معلومة كما ذكر ذلك أحدهم يوما في حصة جزائرية متلفزة .

ولكن عندما نقرأ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 ، نضرب الكف على الكف وندرك أن ما قيل وما يقال عن تقليص النفقات وإلغاء المهمات، إنما هو مجرد خطاب سياسي شعبي لا غير.

ولقد ورد في الصفحة 80 من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000، أن الاعتمادات المخصصة لسنة 2000 ارتفعت بنسبة 4,43٪. وقد علل ذلك بأمر منها : تحويل مستخدمى مصالح وسيط الجمهورية بعد أن تم حلها إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية .

والسؤال المطروح هو : ماذا نعني بمستخدمى مصالح وسيط الجمهورية ؟ هل يعني الإبقاء على هذا القطاع

زميلاتي ، زملائي النواب،  
السلام عليكم .

بعد المناقشة العامة التي جرت فيما يخص أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2000 ، والذي جاء في ظروف صعبة ذات تأثير مباشر في التوازنات الكبرى، وفي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك باعتراف الحكومة نفسها، ها نحن اليوم نناقش الميزانيات القطاعية التي تعكس الاهتمام الذي توليه الحكومة لمدى تكفلها بانشغالات المواطنين من خلال المشاريع التنموية، والعدالة في توزيع الدخل الوطني على القطاعات والجهات. وفي هذا الإطار، يتمثل أهم تدبير جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2000 ، في الأحكام الجبائية المقترحة والمتعلقة بإيرادات الجباية المخصصة للجماعات المحلية، وإشراك المنتخبين المحليين في اتخاذ القرار الجبائي، حيث يتم تخصيص 40٪ من الناتج الإجمالي للرسم على القيمة المضافة لصالح الجماعات المحلية مباشرة للبلديات ، و60٪ بصفة غير مباشرة عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية عملا بمطالب النواب والمنتخبين المحليين معا. ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أن الديون التي تشكل كاهل البلديات تبقى العائق الأكبر من أجل انطلاقة حقيقية لحركة تنمية من شأنها تلبية أدنى المتطلبات وتحسين التسيير والتكفل بانشغالات المواطنين. وعليه، بات من الضروري التكفل بالديون الموروثة. وبهذا الصدد أفتح قوسا لأقول: يتطلب التكفل بالديون الموروثة التحقيق العمق والرقابة المشددة عليها، لأننا وجدنا عند تسليم ملفاتها لمصلحة المنازعات ، عمليات وهمية وفاتورات مزورة تبرر الدين، وتواطئا فاضحا للحصول على اعتمادات مالية لم تنفقها البلدية حتى لا تحق علينا مقولة " كلمة حق أريد بها باطل " في إلحاحنا الدائم على الحكومة بالتكفل بالديون الموروثة للبلديات .

كما نقترح :

- تجسيد وتطبيق مختلف آليات التعمير أي المخططات التوجيهية للتعمير، وإعادة النظر في بعضها الذي أنجز

قد يقول قائل، سيدي الرئيس، تتأهب جامعاتنا الآن لاستقطاب الكفاءات وتكوينها ، ونحن مع هذا لا نشك في ذلك. ولكن ينبغي ألا نتوقف أبدا حاجتنا إلى تجربة غيرنا من الدول الصناعية حتى نتطلع كفاءاتنا الفذة إلى مثل هذه التجارب .

وأؤكد مرة أخرى أنه لا بد أن نرفع نسبة نفقات التكوين بالخارج إلى أكثر من 5٪. وكما يقول المثل : " المال إذا راح الرجال تجيبوا " .

وأشير، معالي وزير المالية، إلى بنوكنا خاصة منها البنك المركزي الذي يعمل على إعاقة كل الوكالات البنكية في المستوى الوطني للدفع بالذين يملكون العملة الصعبة وعلى رأسهم رجال الأعمال والسفراء المعتمدون بالجزائر، إلى إيداع أموالهم في بنوك أجنبية كبنوك تونس والمغرب أو فرنسا. ويعود سبب ذلك إلى الإجراءات البيروقراطية التي يفرضها البنك المركزي على بقية الوكالات البنكية الأخرى، إذ يفرض على كل من أراد سحب أمواله الانتظار الطويل أباما وأسابيع حتى يسحب جزءا بسيطا من ماله.

فأسأل، يا سيادة الوزير، السفراء المعتمدين بالجزائر، فعندهم فصل الخطاب والخبراليقين.

فبالله عليكم، كيف ننافس غيرنا في الاستثمار، وكيف ندعم مواردنا المالية وحال بنوكنا بحق عليه قوله تعالى: ( وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون ) ؟ وكيف يمكننا الحديث عن النمو وقطاعان فقط يتحملان أعباء الميزانية وهما المحروقات ...

**الرئيس:** شكرا للسيد عريبي، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناحت .

**السيد يوسف ناحت:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم ،

السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،

لم يتحصلوا عليها ولا يزالون يطالبون بها إلى حد الآن. ومادونا في إطار تطبيق سياسة الوثام المدني، فإننا ننتظر جوابا يطمئنهم على ممتلكاتهم إما باسترجاعهم إياها أو التعويض عنها، أو عن طريق إجراء قانوني تراه الحكومة مناسبا لحل هذا الإشكال وشكرا .

**الرئيس:** شكرا للسيد يوسف ناحت، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى زروال.

**السيد مصطفى زروال:** شكرا سيدي الرئيس.

لسم الله الرحمن الرحيم .  
سيدي الرئيس،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام .

اسمحوا لي قبل أن أشرع في مناقشة ميزانية قطاع الخارجية، بأن أتأسف على بعض الطروحات التي نسمعها أحيانا هنا وهناك عن جاليتنا بالخارج، مثل تلك التي دعت إلى إحياء فكرة الضريبة الإجبارية والتي أراد البعض صياغتها في ثوب جديد وفي شكل تضامني على الرغم من أنها دستوريا غير قانونية. وكأن هذه الجالية لم ولن تساهم إطلاقا في أي شيء وبأي شيء، بل كانت سببا في نظر البعض في عدة مشاكل وأخطار على البلاد. وهنا تأتي الغرابة والتعجب من مثل هذه الأفكار والذهنيات. أنريد بهذا أن نحمل جاليتنا أمورا يقصد من ورائها تزييف حقائقها والتنكر لتاريخها؟ أنسينا أو تناسينا فضلها حيث كانت مدرسة للحركة الوطنية الجزائرية إبان الثورة التحريرية وما قدمته من تضحيات؟ فهي في كل مرة وكعادتها لم تدخر جهدا من أجل الوطن الذي كلما ناداها، لبت النداء. ومهما كانت الظروف أو المحن التي تعرض لها الوطن، كانت التلبية جماعية وتلقائية ولم ترد من ذلك، لا جزء ولا شكورا، إيماننا منها أن الواجب يفرض عليها ذلك وقناعة منها أنها جزء لا يتجزأ من هذا الوطن تفرحها أفراده وتحزنها أحزانه. أختنا الذاكرة إلى درجة أن يطالب البعض جاليتنا بالخارج أن تؤدي واجبها تجاه الوطن؟ إن الواقع يكشف

دون مراعاة التوسع العمراني في إنجاز مشاريع بعض البلديات،

- تسوية الوضعيات العقارية الشائكة وتبسيط الإجراءات،

- استفادة البلديات من الرسم على القيمة المضافة التي تدفعها مختلف المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن المقر الاجتماعي أي الرئيسي لإدارتها .

وندعو الحكومة إلى أن تفكر في هذا الانشغال كتدبير آخر في مجال المالية المحلية، خاصة إذا علمنا أن أغلب إيرادات هذا الرسم تذهب إلى البلديات الكبرى التي تتمركز فيها المقرات الإدارية لهذه المؤسسات، على الرغم من أن هذه الأخيرة توجد ببلديات محدودة الدخل من جهة، ومن جهة أخرى تكثر نفقاتها من جراء وفرة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية على ترابها ومن تهينة محيطها وتلوث بيئتها أحيانا، ذلك أن بعض المؤسسات الإنتاجية توجد في بلدية أو ولاية معينة في حين يوجد المقر الاجتماعي لإدارتها خارج الولاية . لذا ينبغي أن يدفع الرسم على القيمة المضافة إلى البلدية التي توجد بها إدارة هذه المؤسسة. قد نغفل النظر عن المتابعة القريبة لهذه المؤسسة ولكن يجب أن نعيد النظر في الدخل على هذا الرسم .

سيدي الرئيس، كانت هذه مساهماتي في الميزانية القطاعية للداخلية والجماعات المحلية والبيئة. وأغتتم هذه الفرصة لطرح انشغال بعض مواطني ولاية الشلف والذي تم طرحه في مناقشات السياسة العامة للحكومة والوضع الأمني وبرنامج الحكومة الحالية من لدن العديد من الزملاء دون أن نجد ردا يطمئن هؤلاء المواطنين.

ففي بداية الأزمة الأمنية، طلبت الدولة من المواطنين تسليم بنادق الصيد كحل أمني ومنطقي آنذاك . وعند دعوتهم إلى التسليح الذاتي، طلبوا استرجاعها، لكنهم

التمثيلات القنصلية والدبلوماسية لتكون فكرة عن نسبة مساهمة الجالية .

(2) هل لكتابة الدولة المكلفة بالجالية اعتمادات خاصة في هذه الميزانية ؟ وما هي ؟

والملاحظ في ميزانية هذا القطاع، وبصفة عامة، هو عدم التوازن بين الأولويات. فمثلا نلاحظ مساواة الاعتمادات المخصصة لأشغال صيانة المباني بالاعتمادات المخصصة لحظيرة السيارات، بينما قيمة هذه البنائات تتطلب صيانة مستمرة للحفاظ على قيمتها العقارية.

ثم في أي شكل تمنح الاعتمادات الضئيلة المخصصة لمساعدة المواطنين في الخارج والتي بلغت حوالي 31.500 دج أي ما يعادل تقريبا ثلاثة ملايين فرنك فرنسي ؟

أما عن ميزانية تجهيز القطاع، فنورد الملاحظات الآتية :  
(1) هل يعني المبلغ الزهيد المخصص للإعلام الآلي أننا وصلنا إلى تعميمه الكامل ؟

(2) ما المقصود بالمبلغ الكبير الذي اعتمد للاتصالات ؟

(3) نبارك مشروع حيازة إقامة جديدة بـ " سانت إتيان " ، وفي الوقت نفسه نتأسف لعدم فتح قنصلية أو خدمات قنصلية بـ " كليرمونت فيرون " نظرا إلى أن جاليتنا موجودة بكثرة في هذه المنطقة، وبعيدة عن المقر الحالي للقنصلية والذي لا تفصله عن قنصلية " ليون " إلا 42 كلم. فلماذا هذا التقسيم غير العقلاني ؟

في الأخير، نرى أن مشروع الميزانية لسنة 2000 مشروع متناسق. وفيما يخصنا لا داعي إلى تغيير الفواصل فيها لأنها ميزانية مخصصة لتسيير الأمور العادية في انتظار تقديم ميزانية برنامج الحكومة المنتظر ومناقشته .

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى زروال ، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة .

العكس تماما. فالجالية الجزائرية لم تتخل عن وطنها في أية مناسبة وخاصة منها الأليمة كالزلال الذي ضرب منطقة الشلف سنة 1980 ، مدينة صديقي وزميلي "فادن " الذي كان آنذاك طفلا صغيرا. واليوم لما أصبح نائبا للشعب ، نراه يطالب بفرض ضريبة أو بالأحرى غرامة على الجالية الجزائرية في قالب تضامني، وكأن زميلي يحتكر وحده الشعور النبيل والقلب الرؤوف والتفكير المنطقي . إذا كان الأمر صادرا عن حسن نية، فسيستفيد زميلي الظروف المخففة المراعية لاندفاع الشباب وحيويته .

ونقول له مثل قول الشاعر:

قل لمن يدعي في العلم فلسفة

حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

**الرئيس:** عفوا السيد مصطفى. أرجو أن تشارك في النقاش دون أن تذكر أو توجه الكلام لأي زميل من الزملاء من فضلك. لو تكلمت عن قانون المالية لكان أحسن .

**السيد مصطفى زروال:** ( يواصل)

أما إذا كان الغرض من النية تصفية حسابات شخصية، فذاك شأن آخر. والمهم في نظري من كل ما سبق، هو نبذ ثقافة النسيان وصون الذاكرة. والأهم إذا أردنا فعلا الحفاظ على المصلحة العليا والعامه للوطن والشعب في ظل التماسك والانسجام، علينا أن نبعد قضية الجالية الجزائرية عن التلاعبات السياسية والمزايدات الحزبية. فلتكن لدينا الشجاعة في تنظيم لقاء يكون في شكل ندوة وطنية تحدد فيها المعالم والأهداف، وما ينبغي تجنبه مستقبلا من تصرفات تجاه جاليتنا حتى لا نخطيء بما يعود بالفائدة عليها وعلى الوطن.

أما عن ميزانية قطاع وزارة الشؤون الخارجية، فنورد بعض الملاحظات وهي:

(1) نريد أن نعرف قيمة الإيرادات المحصلة من قبل

المؤسسة العمومية - أن تلعب دورها من جديد في التنمية المحلية ومساعدة البلديات المتضررة، لأننا نعلم أن نشاطات هذا الصندوق تم تحويلها إلى مهام أخرى؟ ثم إلى أين وصل مشروع قانون البلدية وكذا مشروع قانون الولاية، مع الإشارة، سيدي الوزير، إلى أن مناقشة ما، تمت على مستوى القاعدة، لكن وصفت لنا بالريثة والمنقوصة؟

أمضي الآن إلى موضوع الدوائر التي أقتراح إلغائها ورفع عدد الولايات وذلك للمبررات الآتية:

(1) ترتبط مصلحة المواطن بالبلدية والولاية فقط .  
(2) تشكل الدوائر عبئا ماليا على الخزينة، وأحيانا نلاحظ تعسفها في استعمال صلاحيات المجالس البلدية، الأمر الذي يعيق عمل هذه الأخيرة.

ثم أمضي إلى حالة الانسداد التي تعانيها بعض المجالس الشعبية البلدية والولائية وانعكاس هذه الحالة على مصالح المواطنين والتي تدعو إلى القلق. لذا نطالب بالحسم في إيجاد حل لهذه المعضلة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالجهود التي بذلها رجال الحماية المدنية الذين ساهموا في إغاثة بعض البلدان المتضررة من الزلازل، راجيا التكفل بهذه الفئة تكفلا حسنا نظرا إلى ما تواجهه من أخطار.

وأخلص إلى الموضوع الأخير الذي يتعلق بتنقل الأشخاص.

السيد الوزير، تمارس محافظات الأمن الولائية تعسفا عند إجراء التحقيقات في ملفات طلبات جوازات السفر، بحيث حاليا طال انتظار مواطنين كثيرين في كل الولايات لاستلام جوازاتهم، لأن ملفاتهم محجوزة في مصالح محافظات الأمن الولائية دون أسباب قانونية. وبهذا الصدد نتساءل -إذا كنا في دولة القانون التي تحترم نفسها- هل العدالة هي المخولة قانونا للبت في

**السيد حسين بوسطلة:** شكرا سيدي الرئيس.

لسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

ينصب تدخلي هذا على قطاع الداخلية والجماعات المحلية. وأرجو من السيد وزير الداخلية الإجابة عن الانشغالات الآتية:

سيدي الوزير، لقد بلغ عدد البلديات العاجزة ماليا 1249 بلدية من مجموع 1541 في مستوى الوطن، حيث ارتفعت ديون هذه البلديات إلى ما يقارب 19 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 1998. والسؤال المطروح هو: ما هي الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة المزرية والتي بحثت فيها اللجنة الوطنية للمالية؟

السؤال الثاني: هل يمكننا اتخاذ قرار إلغاء هذه الديون؟ وهو الشيء الذي نطالب به وبالبحاح .

السؤال الثالث: هل يفكر في إعادة النظر في التقسيم الإداري الأخير الذي لم تعتمد فيه المقاييس اللازمة، وأقصد التقسيم الذي تم سنة 1984؟

السؤال الرابع: ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها تجاه البلديات التي يعود سبب عجزها المالي إلى سوء التسيير؟

السؤال الخامس: لقد غاب دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية في مساعدة البلديات. هل لكم، سيدي الوزير، أن توضحوا لنا سبب هذا الغياب؟ وهل حان الوقت لهذه المؤسسة العمومية - التي عرفها لنا المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في نوفمبر 1986، والذي بين لنا الهدف والمهام والاختصاصات الخاصة بهذه

السيد الرئيس، تسجل اختلالات كبيرة في التوازن الجهوي سواء أكان ذلك في المستوى الوطني أم الولائي. وعليه يجب أن توجه التنمية أساسا إلى الريف، هذا الأخير الذي لم يعرف بعد معنى التطور، رغم أنه من حقه أن يتطور وأن يجني ثمار التنمية الوطنية.

السيد الرئيس، يتمثل عامل آخر يساعد البلديات على التنمية وحسن التسيير، في فتح مناصب مالية جديدة لتوظيف إطارات في المجالات القانونية والتقنية والاقتصادية لتنفيذ المشاريع الإنمائية بغية تفادي سوء التسيير والإهمال والاختلاس وعدم حسن استعمال الإمكانيات المحلية استعمالا عقلانيا.

أما فيما يتعلق بالأعباء المشتركة، فأبدأ بالمرصد الوطني للمراقبة والوقاية من الرشوة.

السيد الرئيس، في الوقت الذي نسمع فيه حديث الشارع وما يكتبه الإعلام عن تفاقم الفساد من رشوة واختلاس ومضاربة في بعض مجالات الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الذي نرى فيه المواطن ينظر إلى الغش الضريبي على أنه رشوة، وإلى التهرب من الضريبة على أنه رشوة، وإلى المضاربة على أنها رشوة، وإلى عدم تسديد الحقوق الجمركية على أنه رشوة، وإلى تبيد ممتلكات الدولة على أنه رشوة، وإلى عدم تطبيق القانون على أنه رشوة، فإنه يجب على المرصد الوطني للمراقبة والوقاية من الرشوة أن يعد مخطط هجوم للقضاء على هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة. وإذا لم يتم بهذا، فإن إلغاءه أفضل من وجوده.

كما يجب على المجالس المنتخبة في مختلف المستويات والمؤسسات الوطنية، أن تساهم مساهمة فعالة في القضاء على هذه الآفة. ويجب على المواطن أيضا أن يعرف حقوقه وواجباته، ويدافع عن حقوقه في إطار القانون، ولا يلجأ إلى الحلول السهلة مثل الرشوة.

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نحبي الإطارات والموظفين

حرية الأفراد، أم نبقى الأمر بين يدي أعوان الإدارة ليتصرفوا كما يشاؤون تعسفا في مجال حريات مضمونة دستوريا؟ وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد حسين، وأحيل الكلمة إلى السيد سليم علوني.

**السيد سليم علوني:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة ممثلي وزارة الدفاع الوطني،

السادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

أبدأ مناقشة ميزانية القطاعات بالمخططات البلدية للتنمية التي تعتبر أساس انطلاق التنمية المحلية لتلبية الاحتياجات الضرورية لسكان المناطق الريفية في المجالات المختلفة مثل فك العزلة، شق الطرقات، المياه الصالحة للشرب، قاعات العلاج، التطهير، صيانة المدارس. لكننا نلاحظ أن المبالغ المخصصة في هذا الباب لا تترجم حقيقة الحاجات الضرورية للبلديات. ضف إلى ذلك، سوء توزيع الاعتمادات بين الولايات، أي أن التوزيع غير عادل نوعا ما. إذ كيف تقترح مثلا ولاية سطيف التي يقدر عدد سكانها بـ 1.400.000 ساكن والتي توجد فيها 60 بلدية منها 45 بلدية ريفية محرومة تماما، الحصول سنة 1999 على مبلغ مليار سنتيم في إطار المخططات البلدية، ثم تستفيد فقط بمبلغ 50 مليون سنتيم، مبلغ لا يلبي أدنى متطلبات التنمية المحلية، علما أن هذه البلديات الريفية عانت ويلات الاستعمار كما عانى بعضها الإرهاب؟ وعليه أعتقد أنه من واجب الدولة أن تخصص مبالغ لهذا الباب من الميزانية وتوجهها مباشرة إلى هذه البلديات.

إن وزارة الداخلية هي أكثر الوزارات ارتباطا بالمواطن وبمصالحة الخاصة والعامة، وهي الأداة الرئيسية لتحقيق الثقة التي نتغنى بها جميعا. وإذا كانت الدولة مريضة، فبسبب وزارة الداخلية أساسا وعلاجها أيضا بيد وزارة الداخلية.

ولهذا سينصب تدخلي على قطاع الداخلية والجماعات المحلية، وذلك في أربع نقاط أساسية:

أولا، عندما يرى المواطن الجزائري الذي نريد أن يثق في دولته أن موظفا جديدا في مستوى الولاية، أو موظفا جديدا في مستوى الدائرة، أو موظفا جديدا في مستوى البلدية، أو موظفا جديدا في مستوى أية مؤسسة من مؤسسات الدولة، لاهم له إلا أن يحصل على قطعة أرض أو سكن اجتماعي أو يعقد صفقة من الصفقات المشبوهة، فكيف يكون هذا المواطن ذا ثقة؟ وكيف نحل مشكلة الوطن المريض؟

ثانيا، عندما يرى المواطن أن رجل الأعمال النظيف يقصى، والمستثمر النظيف يقصى، ويرى إلى جانب ذلك مشاريع الاستثمار في الولايات وفي البلديات تؤخذ وتعطى بطرق مشبوهة، مثل الصفقات المعروفة لدى العام والخاص والتي تبدأ من تصليح الرصيف إلى بناء العمارة وأي مشروع من مشاريع الاستثمار، فكيف يثق رجل الأعمال في دولته؟ بل كيف يبقى رجل الأعمال نظيفا؟ وكيف نشجع رجل الأعمال الأجنبي على أن يأتي ليستثمر في بلدياتنا وفي ولاياتنا؟ وكيف لا يتهرب رجل الأعمال من الضرائب؟ كيف لا يتهرب المستثمر من الضرائب في الوقت الذي أصبح فيه الكثير من الصفقات -ولا نريد أن نعمم- تعقد في "الكباريهات"؟ فكيف يتسنى للاستثمار أن يبقى نظيفا؟ وكيف ينجح الاستثمار، سيدي وزير الداخلية؟

ثالثا، عندما يرى المواطن بلديته مفلسة والموظفين لا يتقاضون أجورهم، ثم يراها تشتري سيارات جديدة وهي تملك سيارات قديمة، وأعضاءها يملكون الهواتف النقالة

والعمال الذين يسعون بكل صدق وإخلاص إلى تطبيق القانون لا غير في مختلف قطاعات النشاط.

كما نعتقد، سيدي الرئيس، أن من بين العوائق التي تعيق قدوم المستثمر الأجنبي إلى بلادنا، والذي نحن بحاجة إليه، هي انتشار ظاهرة الرشوة.

أما عن مجلس المنافسة الذي خصص له مبلغ 32.760.000 دج، فإننا لم نشاهد له نشاطا ودورا في تنظيم المنافسة خاصة فيما يلاحظ اليوم في إطار اقتصاد السوق الذي حول احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلى احتكار أشخاص وبصورة قانونية. لذا فعلى مجلس المنافسة أن يلعب الدور الذي أسس من أجله.

وفي الختام، المطلوب من مشروع قانوني المالية والميزانية أن يدعم التضامن الوطني عن طريق السياسة المالية بفرض ضرائب بنسب مرتفعة على ذوي الدخل المرتفع، والتقليل من الإنفاق عليهم، مع فرض ضرائب بنسب منخفضة على ذوي الدخل المنخفض، والإكثار من الإنفاق عليهم عملا بمبدأ التضامن الوطني الذي تنظمه الدولة عن طريق السياسة المالية، وشكرا.

والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد سليم، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم شريف.

**السيد نصر الدين سالم شريف:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس، السادة الوزراء، السادة إدارات الدولة،

السادة ضباط الجيش الوطني الشعبي، زملائي وزميلاتي نواب المجلس الشعبي الوطني، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ينتظرون رفع الحاجز. وقد يتبعون أساليب أخرى لتمر شاحناتهم.

وإذا كان من الواجب أن نستثمر في هذا الرمل الذي يدر الملايير على المافيا التي تستغله، فلماذا لا تستفيده البلدية؟

لماذا تمنح رخص مشبوهة؟ لماذا تمنح رخص بمبالغ رمزية؟ لماذا تمنح رخص ليتم تصويرها ألف صورة مطابقة للأصل ثم توزع على أصحاب الشاحنات؟ من المستفيد من هذا؟ المستفيد هو المافيا التي تسرق الرمل، وتفسد البيئة، وتلحق الضرر بالولاية وبالبلدية، وبالتالي تلحق الضرر بالمواطن الذي يفقد الثقة في دولته.

سيدي وزير الداخلية، أتمنى أن تتخذ الحكومة إجراءات رادعة بشأن هذه القضية، ذلك أن مرور مئات الشاحنات بل أكثر من ذلك، كل يوم وطوال السنة (365 يوما) وحتى في الأعياد، وطيلة خمس أو عشر سنوات، كيف تكون نتيجته؟

وفي الأخير، أضع بين أيديكم وبين أيدينا، مجلسا وحكومة، مطالب تخص الجماعات المحلية، منها ضرورة سن قانون أساسي للوالي الذي نعتقد أنه يحكم كل شيء ولكنه لا يحكم أي شيء. وهو في نظرنا أكثر من الوزير، ولكنه في الحقيقة أقل منه. وإني على دراية بما أقوله، حيث أن الوالي أكثر من الوزير والحقيقة أنه أقل منه...

**الرئيس:** نعم... إن مطالبك كثيرة يا السيد نصر الدين، بارك الله فيك. أحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

**السيد محمود المراوي:** شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم.

التي تدفع البلدية تكاليفها، فأنى له أن يثق وكيف؟ وبهذا الصدد أفتح قوسا لأشكر وزير الداخلية على الإجراءات التي اتخذها بشأن منع شراء السيارات ومنع الهواتف النقالة؛ ولما كان لكل واحد مكتب، فلا داعي للهاتف النقال، ولما كان للبلدية سيارات، فلا داعي لشراء سيارات جديدة. فالمواطن يكون ذا ثقة، سيدي وزير الداخلية، في حالة اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

رابعاً، لدي قضية أوصاني بطرحها المواطنين والمنتخبون في الولاية التي أمثلها وهي ولاية بومرداس، حيث تبين أن الدولة منذ منتصف الثمانينات، أي منذ سنة 1985 إلى يومنا هذا، عاجزة. لذا أسأل وزير الداخلية: لماذا نحن عاجزون؟ ولماذا عاجزنا عن حل مشكل تهريب الرمال؟ وأين يكمن هذا المشكل؟ اشرح لنا ذلك يا سيدي وزير الداخلية.

لقد تم تلويث وادي بغلية (نهر سباو) وتصل المياه الجوفية في تلك المنطقة إلى دلس ثم إلى البلديات التي هي مهددة في الجهة الغربية للوادي بفعل تلك المياه وتعرض الرمل للنهب، وذلك منذ منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا. والجميع يعلم -رغم وجود من يببالغ- أن مسؤولين في الدولة هم الذين يتاجرون بهذه القضية، وأن إشارات في الدولة هي المستفيدة. إذن كيف يثق فينا المواطن مجلسا، ويثق فينا حكومة، ويثق فينا ممثلين له، وهو يرى ساحل غابة زموري الذي يبلغ طوله حوالي نصف كيلومتر، يتعرض رمله للنهب ليلا ونهارا وذلك منذ سنوات، وحتى في الوقت الذي فرض فيه حضر التجول؟

لذا أطلب من السيد وزير الداخلية أن يركب سيارته وأن يسير في الطريق الوطني رقم 05 (الجزائر- برج منايل) وفي الطريق الساحلي حتى يصل إلى "الكاب جنات" أو إلى دلس ليعرف عدد الشاحنات المتوقفة بها. وإذا صادفه حاجز للدرك الوطني، سيرى بعينه عدد الشاحنات المتوقفة والتي يحمل أصحابها الهواتف النقالة، وهم

مسجلة باسمه وتأمينها مسجل باسمه أيضا، مع أنها في الحقيقة ملك للدولة. ولهذا بودي، يا سيادة الوزير، أن نعيد الترقية الأحمر للسيارات، لأن ذلك سيجعلنا نقتصد الكثير والكثير جدا في هذا المجال. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** بارك الله فيك السيد محمود، وأحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوقطاية.

**السيد الصادق بوقطاية:** شكرا سيدي الرئيس، أضف إلي دقيقتين من حصة الكتلة، وقد أعلمت مساعدك بذلك، لتصبح لدي تسع دقائق.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السادة معشر الوزراء، السادة العقدا في الجيش الوطني الشعبي، السادة إدارات الرئاسة، زميلاتي، زملائي النواب.

تعد في الحقيقة القطاعات التي نحن بصدد مناقشتها ذات أهمية. وكم تمنيت أن تتوفر الخزينة على فائض صرف مرتفع بالعملية الصعبة، وفائض في موازنة الميزانية!

سأبدأ بقطاع الشؤون الخارجية، لأننا تعلمنا، السيد الرئيس، في حزب جبهة التحرير الوطني أن السياسة الداخلية مرآة تعكسها السياسة الخارجية. صحيح أننا نمر بظروف صعبة في الميدان الاقتصادي، وتواجهنا صعوبات كبيرة في الميدان الأمني. لكن نظل رغم ذلك، كدولة، نتطلع إلى أن تلعب الدبلوماسية الجزائرية الدور الرائد والنموذجي بها، وخاصة في السنة الأخيرة التي أخذت فيها الجزائر تعود من جديد لتتبوأ موقعها الطبيعي، وتلعب دورها الريادي، خاصة وأنها تترأس حاليا منظمة الوحدة الإفريقية، وكذا اتحاد المغرب العربي.

لدي نقطتان أطرحهما على السيد وزير الداخلية. وعلى كل حال اسمح لي، سيدي الرئيس، إذا كانتا تشبهان الأسئلة الشفوية، لأنني سبق لي أن طرحت سؤالا شفويا يتعلق بالأمير عبد القادر، لكن لم أتلق جوابه إلى يومنا هذا... ضحك...

**الرئيس:** وضح كلامك حتى نفهمك، تفضل.

**السيد محمود المرابي:** (يوصل) أتكلم، السيد وزير الداخلية، عن مشكل يخص ولاية البلدية يتعلق بالإرث العقاري. لقد انتزعت من بعض العائلات أراضيها لتبنى عليها عمارات كتلك التي بنيت في البلدية وعددها 1000 مسكن، وكذا الملعب البلدي الذي تم بناؤه، علما أن الأرض ما تزال مسجلة باسم أصحابها إلى يومنا هذا ولم يتم استدعاؤهم منذ سنة 1978. فلا وجود لملكية عامة ولا تفاهم ولا تبليغ ولا أي شيء آخر. ورغم أن أصحاب هذه الأرض تقدموا بشكوى للنائب وكذا لولاية البلدية، إلا أنهم ما يزالون يعانون هذا المشكل. وأنتهز فرصة وجود وزير المالية لتوضيحه، وأقول: إنه بودي يا سيادة الوزراء أن تجدوا حلا لهذا المشكل، لأن ورثة هذه الأرض وافتهم المنية من شدة الغيظ وهي عدم منحهم أرضا أخرى أو تعويضهم. ولهذا بودي أن تتصلوا بالولاية وتقدموا لها يد المساعدة، لأنها بذلت كل ما في وسعها، إلا أنها ما تزال تعاني أزمة مالية. هذا فيما يخص النقطة الأولى.

أما فيما يخص النقطة الثانية، ولا أطيل عليكم، فبودي سيدي وزير الداخلية أن تعيدوا الترقية الأحمر إلى السيارات، لأن الظروف الأمنية قد تحسنت نوعا ما. فالبعض بحوزتهم سيارات هي ملك للولاية أو البلديات أو حتى الدولة، ومع ذلك سجلت بأسمائهم. وما لا يعقل هو عندما تتعرض السيارة لحادث، تتكفل الولاية بإصلاحها، وفي نفس الوقت يذهب من سجلت السيارة باسمه لاستلام التعويض من مصلحة التأمين، وهذا ما لا يمكن تصوره. كما أن البعض الآخر يستعمل هذه السيارات للذهاب إلى تونس وإلى خارج الوطن، لأنها

أما عن قضية اعتراف موريطانيا بدولة إسرائيل، فإني أنظر إليه بمنظور خطير وخطير جدا، هذا مع اعترافنا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولكن بما أننا دولة من دول اتحاد المغرب العربي، يجب أن نولي هذه القضية الاهتمام اللازم.

السيد الرئيس، السادة معشر الوزراء، سبق وأن قلت لكم تمنيت أن نسجل في ميزانيتنا فائض صرف كبير من العملة الصعبة، وفائضا في ميزانية الدولة. ولذا أطلب -ونحن بصدد تنظيم جيش احترافي، لأن أية دولة في العالم إذا كانت لا تملك قوات مسلحة متطورة في مختلف فصائلها البرية والبحرية والجوية، لا يمكنها أن تفكر في بناء اقتصاد قوي ولا في الاضطلاع بدورها سواء في المنطقة الموجودة فيها أم في مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط- برصد أموال كبيرة في إطار استراتيجية الدولة لإحداث صناعة عسكرية، وصنع أسلحة عسكرية متطورة. ولم لا نصنع القنبلة الذرية؟ فربما لن يسمح لنا العالم في يومنا هذا بذلك. ولكن إذا أرادت الدولة القوية اقتصاديا أن تكون دولة قوية وذات مكانة مرموقة مثلما هو الحال بالنسبة إلى موقع بلادنا، وما تملكه من ثروات وإمكانات بشرية، وما تتمتع به من موقع استراتيجي هام، يجب أن تكون لديها صناعة عسكرية متطورة. ويمكن من يسمعي الآن أن يعتبرني مجنوناً. لكن لا بد للدولة أن تضع استراتيجية بعيدة المدى وتعرف الأجيال القادمة أنه لا بد من أن نملك صناعة عسكرية، وجيشاً عصرياً متطوراً ومحترفاً لحماية السيادة الوطنية وحماية الحدود وحماية الوحدة الوطنية وحماية الدستور وحماية الممتلكات والأفراد إذا تطلب الأمر ذلك (تصفيق).

السيد الرئيس، أنتقل الآن إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئية، لأسجل في البداية شكرنا للجهود التي بذلها السيد وزير الداخلية في الأشهر الأخيرة، وما الاجتمعات الجهوية لمنتخبي البلديات إلا دليل على البحث عن بواطن المرض ووضع اليد عليه في مستوى الخلية الأولى في الدولة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتطرق إلى قضية الشعب الصحراوي الشقيق، هذه القضية التي تندرج ضمن تصفية الاستعمار والتي تتكفل بها اللجنة الرباعية لهيئة الأمم المتحدة، وهي لجنة تتكفل فعلاً بقضية من قضايا تصفية الاستعمار.

ولقد تفاوض أخيراً المغرب الشقيق مع جبهة "البوليزاريو" الذي كان يمانع في البداية التفاوض معها، وتوصلا الطرفان إلى اتفاق يعد مرجعية لإجراء الاستفتاء. وهو اتفاق "هوستن" الذي تم تحت إشراف السيد جيمس بيكر الممثل الشخصي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

لكن في المدة الأخيرة، بدت هنا وهناك أقاويل. بعضها يتحايل على عدد الذين يحق لهم الاستفتاء، والبعض الآخر يماطل من أجل أن يزيد في الطين بلة.

وعليه، على الدبلوماسية الجزائرية اليوم التكفل بهذه القضية، لأننا طرف معني بقضية الشعب الصحراوي الشقيق، وذلك لأن الصحراء الغربية متاخمة لبلادنا، وقضيتها عادلة وتندرج ضمن مبادئ ثورة التحرير، أي ثورة أول نوفمبر 1954.

فلا بد، معالي الوزير، أن تكون الدبلوماسية الجزائرية بالمرصاد للمناورات والمؤامرات التي أخذت تبرز هنا وهناك للحيلولة دون إجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي في الوقت الذي يجب أن يجري فيه.

ويقودني الحديث الآن، ونحن نرأس اتحاد المغرب العربي، إلى الإشارة إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) يتجسس علينا. وكان من المفروض، ونحن في اتحاد المغرب العربي، أن نتشاور في كل القضايا الإستراتيجية التي تهم المنطقة. وكما تفضل السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، حيث قال إن كل دولة من اتحاد المغرب العربي يتعين عليها أن تجد الحل بمفردها لقضاياها، ثم بعد ذلك تستطيع القول، إنها دولة تنتمي إلى دول اتحاد المغرب العربي.

هذا وتعود، السيد الوزير، مشاكل سوء التسيير، إن وجدت، والتي يطرحها البعض وينسبها إلى المجالس المحلية، في نظرنا وبالدرجة الأولى إلى العوامل الآتية:

- 1 - قصور القوانين المسيرة. فقانونا البلدية والولاية لسنة 1990 لم يعودا صالحين لمسيرة المرحلة الحالية، بل أصبحا يشكلان عرقلة كبيرة للتسيير الحسن للمجالس المحلية،
- 2 - المشاكل المالية التي تتخبط فيها البلديات، إذ يعرف الجميع أن أكثر من نسبة 80٪ من البلديات تعاني عجزا ماليا ناتجا عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وكذا عن المرحلة الانتقالية، وعن المهام الجديدة التي أضيفت لها والناجمة عن الوضع الأمني الذي عاشته البلاد والذي تكفلت به دون أن تكون لها ميزانية تسمح لها بالقيام بذلك،

- 3 - المشاكل السياسية التي تعيشها المجالس المحلية، والمقصود في هذا المقام هو حداثة التجربة الديمقراطية في بلادنا والتي أحدثت نوعا من عدم الانسجام بين المنتخبين، مما جعل النتيجة منطقية، لأن أغلب المجالس تتكون من أكثر من أربع حساسيات سياسية،

- 4 - مرسوم توزيع السكن الاجتماعي الذي اعتبره من المشاكل التي تعيق السير الحسن للمجالس المحلية. ونحن نتفق معكم، معالي السيد وزير الداخلية، ونقول: إنه من غير المعقول ومن غير المقبول ألا توزع السكنات الجاهزة، خاصة وأن المواطنين في أمس الحاجة إليها.

والسؤال الذي يطرح نفسه وبحدة هو: ما هو سبب عدم توزيعها؟ ونجيب: لا يعود السبب أبدا إلى المجالس المحلية بل إلى مرسوم توزيع السكن الاجتماعي في حد ذاته، ولبنداً أولاً باللجنة البلدية لتوزيع السكن وتركيباتها، حيث يمثل المنتخبون فيها نصف العدد.

ونسأل: هل المجالس المحلية هي التي توزع السكن أم المجتمع المدني؟ ثم ننتقل ثانياً إلى اللجنة الولائية

أقول، معالي الوزير، تعاني بعض البلديات تراكمات ديون المندوبيات السابقة (قبل الانتخابات). ولهذا وجب على الدولة مسح ديونها، وقد سبق لها أن صرحت بأنها ستتكفل بعملية المسح هذه. وأنتم معالي الوزير تفضلتم بالإعلان عن المبلغ الذي تركته المندوبيات السابقة دينا على البلديات. لذا يجب أن نمسح الديون حتى يتحرر المنتخبون في مستوى البلديات في انطلاقتهم. لقد قطعت عن بعض البلديات والمدارس الكهربا حتى أصبح المبلغ الذي يدخل إلى الخزينة، تأخذه الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

وبودي أن أفتح قوساً لأقول: يجب أن تتكفل الدولة ووزارة التربية بكل أعباء المدارس الابتدائية، لأنها تشكل عبئاً إضافياً على البلديات التي إيراداتها محدودة...

**الرئيس:** السيد الصادق بوفاطية، لقد سمعتك وسمعتك الإخوة، وأخذت المصلحة التقنية ذلك بعين الاعتبار، والوقت المخصص لك قد نفذ. شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال.

**السيد جمال رجال:** بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقتصر تدخلي على قطاع الداخلية والجماعات المحلية والبيئة. وأبدأ بالهجمة الشرسة والضغوط النفسية والمعنوية التي تمارسها بعض الأوساط السياسية والإعلامية على المنتخبين المحليين، مطالبين بحل هذه المجالس وإجراء انتخابات محلية مسبقة. وحثهم في ذلك سوء تسيير هذه المجالس وعدم شرعيتها. نقول لهم: أين كنتم في انتخابات أكتوبر 1997، حيث يعلم الجميع أن أغلبكم لم يستطع تقديم قوائم مرشحيهم في العديد من البلديات وحتى في بعض الولايات؟

الحالة المدنية في خمسين بلدية، ونتمنى أن تمس هذه التجربة الجديدة والجيدة كل ولايات القطر، أي بلدية من كل ولاية حتى تعم الفائدة.

سيدي الرئيس،

تستحق الملتقيات التكوينية المتخصصة التي تعقدها هذه الأيام وزارة الداخلية، التشجيع والتنويه. فهي تعد فعلا فرصة ثمينة لتبادل التجارب في مجال التسيير بين رؤساء البلديات والمختصين. ونقترح أن تكون هذه اللقاءات دورية ومستمرة، لما لها من مردود إيجابي في سير المجالس المحلية.

وفي الأخير، نقول للسيد الوزير، حتى تبقى المجالس المحلية تسيير بطريقة عادية - كما ذكرت أنتم المسؤول المباشر عنها - لا بد من الإسراع في تعديل قانوني البلدية والولاية، والعمل على إيجاد حل لمسح ديون البلديات والتكفل الأحسن بمشاكلها والتكوين المستمر لرؤساء المجالس المحلية.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد جمال.

نقف عند هذا الحد، ونستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والنصف زوالا لنستمع إلى رد السيد ممثل الحكومة ثم نواصل النقاش والتدخلات.

رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة**

**والدقيقة الخامسة عشرة زوالا**

لدراسة الطعون والتي يمثلها المنتخبون بنسبة 5/2 ونسأل: هل المنتخبون هم الذين يدرسون الطعون أم الإدارة؟

أما فيما يخص سلم تنقيط توزيع السكن والذي يمنح سكنا اجتماعيا للبطال، ويعطيه دون أي تحديد، 95 نقطة وهي أعلى نقطة في السلم، فأسأل: هل البطل هو العجوز الذي يفوق سنه السبعين؟ أم هو "الترابنديست" الذي يتاجر بالملايير؟ أم هو عديم الدخل الذي لا يستطيع دفع تسبيقة الضمان والكراء الشهري للسكن الاجتماعي، علما أن السلم نفسه لا يسمح للمعلم الذي له أربعة أطفال، والذي لا يتعدى دخله 10.000 دج، أن يستفيد سكنا اجتماعيا؟ فبحكم هذا المرسوم، تعمل اللجنة كلجنة تقنية لاحق لها في معالجة القضايا الاجتماعية والتي هي مسؤولة عنها بالدرجة الأولى.

هل مع كل هذا، سيدي وزير الداخلية، نحمل المجالس المحلية مسؤولية سوء توزيع السكن؟ نحن نقول: إن هذه المشاكل الأربعة التي طرحناها هي التي تعيق السير الحسن للمجالس المحلية، ولا بد من معالجتها.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن ننوه ونثمن ما ورد في مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000 من تدابير متعلقة بالإيرادات الجبائية المخصصة للجماعات المحلية قصد تمكينها من مواجهة الصعوبات المالية التي تعانيها، وكذلك مواجهة متطلبات التنمية المحلية وترقية الخدمة العمومية. ورغم أن هذه الإجراءات غير كافية، فنحن ننوه بها، لأنها تعتبر التفاتة طيبة لما تعانيه الجماعات المحلية من مشاكل مالية.

كما نشيد بالمبادرة التي وردت في ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2000، والتي تخص إدخال المعلوماتية لمصالح